



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

اثر السياسة المالية والسياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الفترة (1985-2011).

إعداد الطالبة

مي صالح عيد عيال سلمان

إشراف

الدكتور سعود موسى الطيب

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
الاقتصاد قسم اقتصاديات المال والأعمال

جامعة مؤتة، 2012

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة مي صالح عيال سلمان الموسومة بـ:

أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم

في الفترة (1985 - 2011)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد.

القسم: اقتصاديات المال والاعمال.

التوقيع	التاريخ	مشرفاً ورئيساً
	2012/12/09	مشرفاً ورئيساً
	2012/12/09	عضواً
	2012/12/09	عضواً
	2012/12/09	عضواً

أ.د. عبدالفتاح خليفات



الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى الذين لم يدخروا وقتاً أو جهداً، وجادت أنفسهم بكل شيء بمالهم وصحتهم... آثروني على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة. أهديه إلى أمي الصابره التي ما استبقت من نفسها ولا صحتها شيئاً إلا ومنحته لي أتمنى أن تقبلية... أهديه إلى والدي المكافح الذي لا يعرف الكلل أو الملل. اهديه إلى اخواتي واخوتي... الذين اثروني على انفسهم.

مي السعودي

الشكر والتقدير

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى علم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون " سورة التوبة الاية (105)

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور سعود الطيب على تكرمه بالاشراف على رسالتي وعلى جهوده التي بذلها حتى تخرجي بالشكل المناسب، كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الاستاذ الدكتور احمد ملاوي والاستاذ الدكتور بشير زعبي والدكتور هادي فيروز الضمور على ما بذلوه من الجهد في مراجعة هذه الأطروحة وإثراءها بأرائهم القيمة التي لا أشك في أنها سترفع من قدرها.

والشكر موصول للنخبة المميزة من الزملاء والزميلات الذين رافقوني في هذا الدرب والذين قضيت بصحبتهم وقتاً أجمل.

مي السعودي

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
و	قائمة الجداول
ح	قائمة الاشكال
ط	قائمة الملاحق
ي	الملخص باللغة العربية
ك	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها
1	1.1 المقدمة
3	2.1 مشكلة الدراسة
3	3.1 أهمية الدراسة
3	4.1 أهداف الدراسة
4	5.1 فرضيات الدراسة
4	6.1 منهجية الدراسة
6	الفصل الثاني: الاطار النظري و الدراسات السابقة
6	1.2 الإطار النظري
6	1.1.2 السياسات النقدية و السياسة المالية
12	2.1.2 وجهة نظر الكلاسيك بين النقود والأسعار
12	3.1.2 سعر الفائدة من وجهة نظر الكلاسيك والكنيزيين
12	4.1.2 السياسة النقدية في أطار النموذج الكامل: في حالة التضخم والبطالة
14	5.1.2 السياسة المالية
14	6.1.2 أدوات السياسة المالية

14	7.1.2 السياسة المالية في إطار النموذج الكامل: في حالة التضخم والبطالة
15	8.1.2 فعالية السياسة المالية
16	9.1.2 تفسير كينز لارتفاع الأسعار
16	10.1.2 التضخم
17	11.1.2 اسباب التضخم
19	2.2 الدراسات السابقة
19	1.2.2 الدراسات باللغة العربية
24	2.2.2 الدراسات الاجنبية
26	الفصل الثالث: الاقتصاد الأردني
26	1.3 الاقتصاد الأردني
26	1.1.3 واقع الاقتصاد الأردني
29	2.1.3 التضخم
31	3.1.3 العوامل المؤثرة في السياسة النقدية
38	4.1.3 العوامل المؤثرة في السياسة المالية
42	الفصل الرابع: الجانب التطبيقي للدراسة ومناقشة النتائج والتوصيات
42	1.4 نموذج الدراسة
43	2.4 المنهجية
44	1.2.4 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)
45	2.2.4 اختبار السببية (Causality Test)
45	3.2.4 اختبار مكونات التباين (Variance Decomposition)
46	4.2.4 اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function Test)
46	4.3 التحليل القياسي

46	1.3.4 اختبارات الفترة الكلية لمدة الدراسة: (1985 -
	(02011
61	4.4 النتائج
63	5.4 التوصيات
64	المراجع
68	الملحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوانه	رقم الجدول
28	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	1
30	معدل نمو التضخم خلال الفترة (1985-2011)	2
33	معدل نمو عرض النقود بالمفهوم الواسع خلال الفترة (1985-2011)	3
34	معدل إعادة الخصم	4
35	نسبة الاحتياطي القانوني في الفترة (1985-2011)	5
37	معدل نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة خلال الفترة (1985-2011).	6
39	معدل حصيلة ضريبة الدخل والأرباح	7
41	معدل نمو الإنفاق الحكومي	8
43	الاختبارات المستخدمة	9
47	نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع للفترة الكلية (1985-2011).	10
47	اختبار فترات التباطؤ لنموذج الأول	11
47	اختبار التباطؤ لنموذج الثاني	12
48	اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ لنموذج الأول	13
48	اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ لنموذج الثاني	14
49	اختبار السببية (The Causality Test) للنموذج الأول.	15
50	اختبار السببية (The Causality Test) للنموذج الثاني.	16
51	اختبار مكونات التباين في الفترة (1985-2011) لمتغير الناتج المحلي الإجمالي	17
52	اختبار مكونات التباين في الفترة (1985-2011) لمتغير التضخم	18
53	اختبار مكونات التباين في الفترة (1985-2011) لمتغير الناتج المحلي الإجمالي	19

54	اختبار مكونات التباين في الفترة (1985-2011) لمتغير التضخم	20
60	تحليل تشولاسكي لنموذج الثاني لمتغير GDP	21
60	تحليل تشولاسكي للنموذج الثاني لمتغير INF	22
60	تحليل تشولاسكي لنموذج الأول لمتغير GDP	23
61	تحليل تشولاسكي لنموذج الأول لمتغير INF	24

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوانه	رقم الشكل
56	دالة الاستجابة لردة الفعل في الفترة (1985-2011) لنموذج الأول لمتغير GDP مع كل من متغير CR وM2	1
57	دالة الاستجابة لردة الفعل في الفترة الكلية لنموذج الأول لمتغير INF مع كل من متغير CR وM2	2
58	دالة الاستجابة لردة الفعل في الفترة الكلية لنموذج الأول لمتغير GDP مع كل من متغير EXN و TAX	3
59	دالة الاستجابة لردة الفعل في الفترة الكلية لنموذج الأول لمتغير INF مع كل من متغير EXN و TAX لنموذج الثاني	4

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوانه	رمز الملحق
68	معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي بالمليون	أ

الملخص

اثر السياسة المالية والسياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الفترة (1985-2011).

مي صالح عيال سلمان

جامعة مؤتة، 2012

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء اثر السياسة المالية والسياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم بالاقتصاد الأردني . وذلك من خلال، تحديد اتجاه العلاقة السببية بين السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي والتضخم. وعوامل السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم على بيانات الفترة (1985-2011). تم استخدام نموذج VAR لان البيانات متكاملة على درجات مختلفة . واطهرت نتائج الدراسة ان للسياسة المالية والنقدية اثر على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، في حالة الاقتصاد الأردني لفترة الدراسة. وخلصت الدراسة إلى إن السياسة النقدية أكثر تأثيراً من السياسة المالية على الناتج المحلي بينما العوامل المالية أكثر تأثيراً من السياسة النقدية بالتضخم. ولتأكد من النتائج تم إعادة ترتيب المتغيرات.

Abstract

The effect of the fiscal and monetary policy on the Gross Domestic Product (GDP) and inflation during the periods (1985 -2011)

MAI SELH AL- SALMAN

Mu'tah University, 2012/2013

The main goal of this study is to investigate the effect of the fiscal and monetary policy on the GDP and inflation determining the direction of the causative relationship between the monetary policy and GDP . It also discusses the factors of fiscal policy which affect the GDP during the period (1985-2011) .

In order to achieve the above objective the VAR and Gardner models have been applied to the data. The main finding of the study is that the fiscal and monetary policies affect the GDP and inflation further more, the causative relationship among the financial factors, GDP and inflation has been affirmed.

The study conducted that the monetary factors have affect on GDP. On the other hand fiscal factors have influence inflation more than the monetary factors. The study recommends to conduct research.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

تتصف الدول المتقدمة بمرونة هيكلها الإنتاجي وجهازها المصرفي القوي واتساع في أسواقها النقدية والمالية. وتسعى هذه الدول للحصول على استقرار اقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية، تتصف الدول المتقدمة بمميزات تساعد هذه السياسات على حل المشكلات مقارنةً مع الدول النامية، التي لا تسعى فقط للاستقرار الاقتصادي، وإنما هنالك العديد من الأسباب والتشوهات الاقتصادية، التي تسعى هذه الدول إلى حلها من خلال هذه السياسات، مثل التخفيض من العجز في موازين مدفوعاتها، الحد من التضخم، الحد من ارتفاع معدلات البطالة، والتخفيض من الديون الخارجية.

وبالمقابل تعاني الدول النامية من ضعف في الجهاز المصرفي مما يجعل عدد الجمهور المتعامل معه قليلاً، وبالتالي يحد من فاعلية السياسة النقدية. تتصف معظم الدول النامية بوجود قطاعات اقتصادية غير نقدية، وفي مثل هذه الحالات لا تستطيع السياسة النقدية أن تقوم بأي دور طالما أن أدواتها نقدية. ومن العوامل التي تساعد على فعالية السياسة النقدية هو مدى انتشار المصرفية، والتي يمكن قياسها بارتفاع نسبة الودائع الجارية إلى النقود الإجمالية، وارتفاع نسبة المدفوعات التي تستعمل الشيكات، بحيث لو تمت المقارنة بين استعمال نقود الودائع الجارية في الدول المتقدمة والدول النامية، يلاحظ على سبيل المثال أن نقود الودائع الجارية في الولايات المتحدة تفوق نسبة 75% من عرض النقد، كما أن نسبته 80% من المدفوعات هو عبارة عن شيكات. في حين أن معظم الدول النامية لا يزال استعمال نقود الودائع فيها محصوراً في الوفاء بمدفوعات الحكومة وأداء المدفوعات ذات المبالغ الكبيرة في قطاع الأعمال (مفتاح، 2005). تعاني الدول النامية من عدم اتساع في السوق النقدي والمالي، وتشير المؤشرات النقدية في الدول النامية إلى أنها ما زالت بعيدة عن مقاييس الدول المتقدمة. مما لا شك

فيه ان الأردن كغيره من الدول النامية يعاني من عدة مشاكل اقتصادية تؤثر على استقرار الاقتصاد الأردني. ومن هذه المشاكل التشوهات الاقتصادية، فكان لا بد من استخدام سياسات اقتصادية تخفف من هذه المشكلات، وهذا يتفق مع آراء كينز، بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي نظرا لفشل السوق الحر في حل المشكلات الاقتصادية. وذلك باستخدام السياسات الاقتصادية المناسبة، من أجل حل المشاكل الاقتصادية المرافقة لنشاط السوق الحر أو تسريع حركة الاقتصاد نحو الأهداف المرغوبة. وقد ركز كينز (1936) على استخدام هذه السياسات في الأوقات المناسبة لمواجهة المشاكل والتقلبات الاقتصادية الناجمة عن الدورة الاقتصادية و أوعية الاستثمار الخاص، كالسياسة المالية ومن خلالها يتم تحديد مصادر دخل الأردن (إيراداتها) وتشتمل على الضرائب والتي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات المحلية للاردن. ويقوم الأردن بانفاق هذه الإيرادات على النفقات المتكررة والنفقات الرأسمالية. وإذا كانت هذه النفقات أكبر من الإيرادات سوف يكون هناك عجز مالي، ولتغطية هذا العجز فلا بد ان تلجأ الدولة الى التمويل الداخلي او التمويل الخارجي، منها المساعدات بدون مقابل والمساعدات بمقابل. كما ويتم تمويل العجز من خلال الاقتراض الداخلي، ويتضمن اصدار اذونات خزينة أو سندات أو اقتراض مباشر من البنوك التجارية، ويمكن ان يؤثر هذا الاقتراض على سعر الفائدة، كما ويؤثر على الاستثمار الخاص من خلال مزاحمة الحكومة المركزية مع القطاع الخاص على المدخرات المحلية، كما يمكن للاردن أن تسدد الدين الداخلي بعملة محلية. أما الاقتراض الخارجي فإنه يمكن ان يسبب اعباء على الاقتصاد الوطني، وخاصة انه يتضمن سداه بالعملات الاجنبية، وبالتالي يؤدي إلى حدوث ازمة نقدية، كما حدث في عام 1990. وتأتي كلا السياستين المالية والنقدية لمعالجة التشوهات التي تحصل في الاقتصاد الأردني، فتلعب السياسة النقدية في تخفيف التضخم الاقتصادي والكساد الاقتصادي من خلال زيادة أو تخفيض عرض النقد. اما السياسة المالية فهي ايضا تلعب دورا كبيرا في تخفيض التضخم الاقتصادي والكساد الاقتصادي من خلال زيادة أو تخفيض الانفاق الحكومي أو الضرائب.

3.1 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية السياستين المالية والنقدية بشكل خاص، وأثرها على المتغيرات الاقتصادية بشكل عام. حيث أن الدورات الاقتصادية تؤدي إلى التغيير في الظروف الاقتصادية من وقت إلى آخر، والوضع الاقتصادي بحاجة إلى استخدام سياسات معينة حتى تعالج الخلل الذي يحدث في النظام الاقتصادي. وان لكل من السياستين المالية والنقدية أهمية في الوقت المناسب لاستخدامها. وبالتالي فان كل سياسة لها تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية. ولقد طال الجدل بين أفضل سياسة يمكن استخدامها للوصول إلى أفضل حالة نمو واستقرار اقتصادي.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- أولاً: بيان اثر السياسة المالية والسياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي.
- ثانياً: بيان اثر السياسة المالية و السياسة النقدية على التضخم.
- ثالثاً: المقارنه بين اثر السياسة المالية و اثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم.

5.1 فرضيات الدراسة:

ستقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين السياسة النقدية التوسعية والتضخم.
2. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين السياسة التوسعية المالية والتضخم.
3. هناك علاقة طردية بين السياسة النقدية التوسعية والنمو الاقتصادي.
4. هناك علاقة طردية بين السياسة المالية التوسعية والنمو الاقتصادي.

6.1 منهجية الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهاج الوصفي أولاً حيث سيتم جمع البيانات المطلوبة وجدولتها وتحليلها تحلياً مبنياً على تطور التغيرات التي حدثت في فترة الدراسة (1985 _ 2011). كما ستعتمد الدراسة على استخدام المنهج القياسي الحديث لتحليل اثر السياسة المالية والسياسة النقدية على كل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم. فمن المعلوم أن طريقة المربعات الصغرى العادية تؤدي إلى تقديرات متحيزة إذا كانت المتغيرات المدرجة في النموذج غير ساكنة. لذلك سوف يتم اختبار سكون السلاسل الزمنية لكل من إجمالي النفقات العامة والضرائب المباشرة (حصيلة ضريبة الدخل والأرباح) فيما يتعلق بالسياسة المالية. أما بالنسبة لسياسة النقدية سيتم اختبار سكون السلاسل لكل من عرض النقد والتسهيلات الائتمانية، وذلك بتطبيق اختباري ديكي- فولر. وسيتم تطبيق هذا الاختبار على مستوى المتغيرات وفروقاتها للتأكد على أن لمتغيرات العلاقة درجة تكامل متماثلة، وبعد التحليل الوصفي لتطور اثر السياستين على الناتج المحلي والتضخم سيتم استخدام الاختبارات التالية للبيانات المستخدمة في التحليل:

1. اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test): لأختبار سكون السلاسل الزمنية لنموذج الدراسة.
2. اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني من خلال اختبار أقل قيمة لمعياري معيار أكايك (Akaike) وشوارتز (Schwartz)، وتم استخدام اختبار استثناء فترات التباطؤ الزمني.
3. اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test) لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات.

كما تم استخدام أداتين رئيسيتين لتحليل البيانات هما:

1. تحليل مكونات التباين لمعرفة مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير العائد إلى خطأ التنبؤ في نفس المتغير، والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى.

2. دالة الاستجابة لردة الفعل لتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج.

وتم تقسيم الدراسة إلى اربعة فصول : الفصل الأول، خلفية الدراسة وأهميتها والفصل الثاني، سنعرض فيه الإطار النظري والدراسات السابقة. والفصل الثالث، عن واقع الاقتصاد الأردني. والفصل الرابع، التحليل القياسي وعرض النتائج ومناقشتها والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري و الدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 السياسات النقدية و السياسة المالية

أولاً : السياسة النقدية:

مما لا شك فيه ان السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والاجراءات النقدية بصرف النظر عما اذا كانت اهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الاجراءات غير النقدية والتي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي. وعليه فان هذا يعني ان السلطات النقدية هي الجهة المسؤولة عن وضع الإجراءات والإعمال للتأثير على المتغيرات النقدية والتأثير في سلوك المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية المحددة من قبل السلطة النقدية. (عبد الحميد، 2003)

ثانياً: أدوات السياسة النقدية:

1- نسبة الاحتياطي القانوني: وتقوم هذه السياسة في حال زيادة قدرة نسبة الاحتياطي القانوني على امتصاص السيولة الفائضة، في حال وجود احتياطي فائض كبير قد يقارب الاحتياطي الازامي كما في البنوك الأردنية، كما ان المشكلة الرئيسية في هذه الاداة انها لا توفر اداة استثمارية للبنوك التجارية لتضخ سيولتها الفائضة بها، وبالتالي فان هذه السياسة ليس لها تأثير كبير لخفض وحل مشكلة السيولة في الفترة الحالية مع انها اقل كلفة وذات اثر مباشرة ومرنة نسبياً مقارنة بعمليات السوق المفتوحة.

2- معدل اعادة الخصم: يتوقف مدى فاعلية هذه الاداة في التأثير على كلفة الائتمان الممنوح على اقتران البنوك التجارية من البنك المركزي وحجم السيولة التي تحتفظ بها البنوك التجارية. ففي الوقت الحاضر اصبحت هذه السياسة قليلة الأهمية، وذلك لان البنوك التجارية اصبحت تحتفظ بسيولة كبيرة مما يزيد مخزونها من الاحتياطيات النقدية ويقلل حاجتها للسيولة من البنك

المركزي. كما ان البنوك تحاول ان لا تقتصر من البنك المركزي لان ذلك يقلل الثقة بالبنك من وجهة نظر عدة مؤسسات، وهذا ما يفسر قلة استخدام هذه الاداة، كما انها غير فعالة في حالة الكساد.

3- **عمليات السوق المفتوحة:** ويقوم البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة باصدار شهادات الايداع والتي تؤثر بشكل مباشر على حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك وبالتالي على قراراتها فيما يتعلق باستثمارات البنوك وقدرتها على منح الائتمان، وبالتالي من الممكن للبنك المركزي من خلال هذه العمليات ان يتوقع مسبقا كمية المبالغ التي سوف يضخها أو يمتصها من الاقتصاد(الحلاق و العجلوني،2009).

ثالثا: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الاقتصادية الأخرى.

تستهدف السياسة النقدية تحقيق أهداف متعددة ولكنها لا تستطيع لوحدها التكفل بذلك فهي تحتاج إلى مساعدة عدة سياسات، ومن هنا تتولد العلاقة بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية والمالية، لهذا يجب إن يتم التعرض لهذه العلاقات على النحو التالي:

(أ) علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

(ب) علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية.

(أ) **علاقة السياسة النقدية بالسياسات الاقتصادية الأخرى:**

يقصد بالسياسة الاقتصادية التأثير التوجيهي الذي تمارسه الدولة على النشاط الاقتصادي، وكذلك مقدار تدخلها وتأثيرها في تحديد الجانب الاقتصادي الذي تؤدي فيه الوحدات الاقتصادية عملها (عبد العزيز، 2004). وتعتبر السياسة النقدية جزءا هاما من السياسة الاقتصادية والدليل على ذلك هو تأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية بالإضافة إلى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية من خلال:

1- **كمية النقد المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي:** إن التغيير في كمية النقود له

تأثير على المستوى العام للأسعار، هذا حسب النظرية الكلاسيكية. كما إن كينز أشار إلى إن التغيير في كمية النقود التي في حوزة الوسطاء الاقتصاديين

في اقتصاد ما يؤثر على الطلب، وعن طريق التغيير في هذا الطلب يمكن للإصدار النقدي أن يؤثر على الأسعار وإذا كانت زيادة الطلب مدفوعة بزيادة الإصدار، فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة العرض لأن الطاقة الإنتاجية لم تستغل بالكامل بعد. أي في حالة عدم التشغيل الكامل، وأن الأسعار سوف لا تتأثر بالارتفاع وذلك تأكيد على عدم وجود علاقة بين التغيير في كمية النقود وبين التغيير في الأسعار إلا في حالة استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل.

إلا إن فريق النقديين بزعماء ملتون فريدمان يعترف بوجود العديد من الآثار للسياسة النقدية بالنسبة للحياة الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وهذه التأثيرات يمكن أن تكون ذات علاقة غير مباشرة بين وسائل الدفع المتاحة بمستوى الإنتاج ومستوى الأسعار. عند زيادة وسائل النقد المتاحة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة كما إن ذلك سوف يؤدي إلى ظاهرة الاكتناز، وتزداد هذه الظاهرة حدة، ويمكن أن تتواصل حتى في حالة ثبات أسعار الفائدة وبالتالي فإن التغيير في كمية النقد هو المؤشر الرئيسي لطلب الإنتاج والأسعار أيضاً، وبهذا يمكن القول إن زيادة كمية النقد تلعب دور المحرك للنشاط الاقتصادي وخاصة في حالة الركود الاقتصادي أي حالة عدم التشغيل الكامل، كما يمكن أن تلعب دور المفرمل لحدّة التوسع لي إيقاف التيارات التضخمية عن طريق السياسة النقدية، وبالتالي فعن طريق السياسة النقدية يمكن التأثير على الاقتصاد والخروج من الكساد إلى الانتعاش الاقتصادي ومن التضخم إلى الحالة التوازنية. (مفتاح.2005)

2- علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الاقتصادي

السياسات الاقتصادية لها أهداف ينبغي تحديدها مثل محاربة التضخم، المحافظة على مستوى نشاط اقتصادي يسمح بانسجام كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، كما يجب تحقيق معدل إدماج مقبول للاقتصاد الوطني في المحيط الدولي الذي يظهر في بعض المؤشرات مثل (توازن المدفوعات الخارجية، استقرار معدل الصرف)، ولاحداث هذه التوازنات المرغوب فيها فإن السياسة النقدية تؤثر على ذلك بتغذية الاقتصاد بالسيوليات اللازمة، وتؤثر بصفة مباشرة

على عناصر الاقتصاد الحقيقي، وخاصة الإنتاج والأسعار. تستطيع السياسة النقدية إن تؤدي دور هام بالنسبة لسياسة التصنيع وذلك باستخدام السياسة التفضيلية في منح القروض ، فإذا أرادت الدولة إن تشجع قطاعات في الاقتصاد الوطني فإن السلطات النقدية تستطيع إن تقرض بأسعار فائدة تفضيلية ومدة تمييزية للقطاعات التي تريد إن تدعمها ولا ترها سببا في حدوث التضخم، والعكس صحيح. وكما تسمح عن طريق معدل سعر الصرف المرغوب فيه إن تدعم المركز التنافسي للمؤسسات الوطنية امام المؤسسات الأجنبية من ناحية أخرى. وتستطيع إن تؤثر السياسة النقدية على الاستهلاك إما بزيادة أو التخفيض، فعن طريق التوسع في التسهيلات الائتمانية يزداد الاستهلاك، إما تخفيض الاستهلاك فيكون عن طريق تقييد الاقتراض من اجل تخفيض الاستهلاك وتشجيع الإنتاج، وخاصة في البلدان التي تعاني من قلة الإنتاج وزيادة الاستهلاك، وهذا يتسابق مع السياسات الأخرى كالسياسة المالية وسياسة الأجور لتحقيق هذه الأهداف، وهذا ما يؤكد علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية (عبد القادر، 2010).

3- السياسات النقدية والأزمات الاقتصادية.

ارتبط التوسع والانكماش الاقتصادي خلال الجزء الأكبر من الفترة (1952- 1978) بزيادة معدل النمو النقدي وانخفاضه، وبصفه عامة إن الدليل العملي على مدى 100 سنة من التاريخ النقدي يؤكد الحكم وجود علاقة بين النفود والدورات الاقتصادية، إذ ينخفض النمو النقدي قبل أو إثناء الانكماش، ويرتفع أيضا قبل أو إثناء التوسع الاقتصادي، وهذا الكلام يؤكد ارتباط السياسة النقدية بالاستقرار الاقتصادي ودورها في محاربة التضخم أو الكساد على حد سواء، ولما كانت أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع تحقيق معدل عالي للنمو، فإن هذا يبرز علاقة المشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة والتضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية بالحلول النقدية، وبالتالي فيمكن للسياسة النقدية إن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في البلدان المتخلفة، ونستطيع عن طريق السياسة النقدية محاربة التضخم ومحاربة الكساد،

وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية. إن اتصاف الاقتصاد بحالة التوازن أو بالاستقرار يتعلق بفاعلية السياسة النقدية التي ترتبط بتسيير الكتلة النقدية حسب الظروف الاقتصادية السائدة، بسلوك الأعوان الاقتصاديين، وردود أفعالهم (العائلا، المؤسسات، الإدارات) والمحيط الدولي (الحجار، 2006).

(ب) علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

مما لا شك فيه إن كلتا السياستين النقدية والمالية تلعبان دورا أساسيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن هذا المنطلق يمكن إن يتم التنسيق بين كلا السياستين في تحقيق الأهداف الاقتصادية. ففي حين يمكن للسياسة النقدية التوسعية إن تلعب دورا أساسيا في زيادة الناتج المحلي وخفض سعر الفائدة. بينما تلعب السياسة المالية دورا أساسيا في زيادة الناتج المحلي ورفع سعر الفائدة. فهناك علاقة تبادل ومساعدة بين السياستين المالية والنقدية. نستطيع التمييز بين السياسة النقدية عن السياسة المالية بشمول الأولى على الأدوات التي تصمم للتأثير على عرض النقد سواء تعلق الأمر بتكلفة وتوفير النقد للقيام بدوره في النشاط الاقتصادي وشمول الثانية على الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم وإدارة الدين العام والنفقات العامة. وبعض أنواع الضوابط النقدية لها علاقة وطيدة بالسياسة المالية ولكن بعضها الآخر مستقل نسبيا ويمكن تمييز ما يلي:

1) الإجراءات التي تتخذ لتأثير في حجم وتكلفة الأموال والتي يمكن إن يقدمها النظام المصرفي للقطاع الخاص في الاقتصاد.

2) الإجراءات التي تصمم لتأثير في توفير وتكلفة الأموال التي تقدم لتمويل أنواع خاصة من النفقات والتنظيمات الخاصة بالانتماء وتقديم التمويلات الخاصة.

3) برامج القروض التي تقوم بها الحكومة لتأثير على كمية أو تغيير تكلفة الائتمان المتاحة لي أنشطة خاصة في القطاع الخاص.

الإجراءين الأوليين من الضوابط النقدية التي يتم تنفيذها بواسطة البنك المركزي عن طريق أدوات السياسة النقدية مثل تغيير حجم الاحتياطي المتاح للبنوك التجارية أو بواسطة تغيير معدل إعادة الخصم أو معدل الاحتياطي النقدي

القانوني وسياسة السوق المفتوحة، وترتبط هذه الإجراءات ببرامج الحكومة. ويتم تنفيذ برامج القروض غالبا بواسطة ادارة المؤسسات وليس بواسطة البنك ولها علاقة جزئية بسياسة الميزانية عادة. هنالك اراء للتمييز بين السياسة المالية والنقدية حيث قدم (Hansen,1949) للتفرقة بين السياستين: المعيار الأول: معيار السوق، حسب هذا المعيار فان السياسة النقدية تتكون من كل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية الاخرى في سوق الائتمان، إما السياسة المالية فهي تضم كل الإجراءات التي ترتبط بكل الصفقات الحكومية الأخرى، إن هذا المعيار للتمييز يبدو من الناحية النظرية واضحا، إلا انه يحتوي على عيب هو إن جزءا من المدفوعات التي يتم تحصيلها في ميزانيات السلطات المحلية سوف تعتبر بمثابة سياسة نقدية ولكنها ليست كذلك. المعيار الثاني: فهو يتعلق بجهاز واضع السياسة، فالجهاز الذي يوضع السياسة النقدية (السلطات النقدية) ليس هو نفس الجهاز بالنسبة للسياسة المالية ويقف البرلمان كعامل محدد في النهاية فهو الذي يحدد ميزانية الدولة واتجاه نشاط الدولة الاقتصادي و الاجتماعي وبصفة عامة فانه يمكن التمييز بينهما نظرا لاختلاف طبيعة كل منها:

1- تتحصر العمليات النقدية في القطاع المصرفي و المالي، بينما تكون العمليات المالية واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهما.

2- إن الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبيا، ويمكن تعديلها في وقت قصير جدا مثل التغيرات في أسعار الفائدة أو الخصم أو نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، إما التدابير المالية فتكون بطيئة ومقيدة لأسباب دستورية وقانونية عموما.

3- تكون التدابير المالية ذات تأثير فعال في تشجيع التوسط الاقتصادي، ولكنها تكون اقل من ذلك في كبح التضخم، إما الإجراءات النقدية فهي تحد بشكل فعال من التيارات التضخمية عندما تتخذ إجراءات انكماشية بواسطة أدوات السياسة النقدية، في حين تكون ذات اثر اقل في تشجيع التوسع (عبد الحميد، 2002).

2.1.2 وجهة نظر الكلاسيك بين النقود والأسعار

هناك مجموعة من النظريات اهتمت بدراسة علاقة النقود بالمتغيرات الاقتصادية. منها، نظرية كمية النقود والتي تقضي بأن مستوى الأسعار العام أو قيمة النقود إنما تتوقف على كمية النقود، فالمستوى العام للأسعار يتناسب تناسباً طردياً مع كمية عرض النقود، وبالتالي فإن قيمة النقود تتناسب تناسباً عكسياً مع التغير في كمية عرض النقود، وعلية فإنه إذا تضاعفت كمية عرض النقود فإن مستوى الأسعار العام يتضاعف، وبالتالي تتخفض قيمة النقود إلى النصف، وبالتالي إذا انخفضت كمية عرض النقود إلى النصف هبط المستوى العام للأسعار إلى النصف وتضاعفت بالتالي قيمة النقود. ومن وجهة نظر اقتصادي كمبردج ووفقاً لنظرية الأرصدة النقدية فإن قيمة النقود إنما تتوقف على طلب وعرض النقود، وتتنظر هذه النظرية إلى طلب وعرض النقود في لحظة معينة وليس عبر فترة زمنية، فمن وجهة نظر اقتصادي كمبردج فإن عرض النقود إنما هو عبارة عن رصيد النقود في لحظة معينة وليس هو تيار النقود خلال فترة معينة. ووفقاً لاقتصادي كمبردج فإن طلب النقود إما وسيط في عملية المبادلة أو بدافع الاحتياط وبالتالي فإن الطلب لغاية المضاربة قد أهمل في هذه النظرية (خليل، 1982)

3.1.2 سعر الفائدة من وجهة نظر الكلاسيك والكنيزيين

يشغل سعر الفائدة دوراً كبيراً في البناء الاقتصادي، و يعتبر من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة و اتجاه الاقتصاد الكلي، بحيث يستخدم كأداة لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية. الفائدة في نظر الكلاسيك هي مكافأة للانتظار أو الادخار أو الامتناع عن الاستهلاك الحاضر. ووفقاً لهذه النظرية فإن سعر الفائدة يتحقق بتقاطع دالة الادخار مع دالة الاستثمار. ويحقق التوازن بين طلب الموارد للاستثمار وبين الاستعداد للامتناع عن الاستهلاك الحاضر وعلية النظرية الكلاسيكية هي نظرية حقيقية لسعر الفائدة فهي ترجع سعر الفائدة إلى الإنتاجية الحدية لرأس المال في المعنى الحقيقي (دالة طلب الاستثمار) والضرر الحدي للانتظار (دالة الادخار) وعلية فإن سعر الفائدة يتغير

مع تغير استعداد الأفراد للادخار أو بعبارة أخرى إن الإنتاجية الحديدية لرأس المال مع الضرر الحدي للانتظار إنما يحددان سعر الفائدة. ومن وجه نظرية الأرصدة القابلة للإقراض فإن سعر الفائدة إنما هو عبارة عن السعر الذي يحقق التعادل بين طلب الأرصدة المعدة للاقتراض مع عرض الأرصدة المعدة للاقتراض وعلية فإن التذبذبات في سعر الفائدة إنما تنشأ من التغيرات إما في طلب القروض أو من عرض القروض أو أرصدة الائتمان المتوافرة للإقراض. ويعني ذلك إن الفائدة هي السعر الذي يعادل بين طلب الأرصدة المعدة للإقراض مع عرض الأرصدة المعدة للإقراض. إما بالنسبة لوجهة نظر كينز فإنه ينظر إلى الفائدة أنها ظاهرة نقدية بحتة. فالفائدة هي مكافأة تدفع للتنازل عن السيولة وهي مكافأة لعدم الاكتناز. وعلية فإن سعر الفائدة وفقا لكينز إنما يتحدد بتقاطع منحنى عرض النقود مع منحنى طلب النقود الذي اسماه كينز تفضيل السيولة. ولكن جاءت نظرية سعر الفائدة الحديثة بجمع كل العوامل الحقيقية والنقدية في نظرية متكاملة وهذا بفرض تحديد اسعار الفائدة فوضع التوازن انما يحدد سعر الفائدة. فوفقا لـ (Hansen, 1949) ان حالة التوازن تتحقق عندما يكون مقدار حجم الارصدة النقدية التي يحتفظ بها الافراد في المجتمع انما تساوي كمية النقود وكذلك تكون الكفاية الحديدية لرأس المال تساوي سعر الفائدة واخيرا عندما يكون حجم الاستثمارات مساويا لحجم المدخرات المرغوب فيها أو العادية وهذه العوامل كلها متصلة ببعضها البعض وقد تم الجمع بين نظرية الارصدة القابلة للاقتراض ونظرية تفضيل السيولة واسفرت النظرية الحديثة عن منحنيين منحنى IS (سوق السلع والخدمات) ومنحنى LM (سوق النقود) و المنحنى الأول يوضح التوازن بين المتغيرات الحقيقية اما المنحنى الاخير يمثل التوازن في المتغيرات النقدية وعند تقاطع منحنى IS مع منحنى LM فإنه يتحدد سعر الفائدة وعندما يتحدد سعر الفائدة التوازني فإن المدخرات الكلية تساوي الاستثمارات الكلية، وان الطلب الكلي على النقود يساوي العرض الكلي على النقود، بمعنى ان القطاع الحقيقي والقطاع النقدي في حالة توازن (القريشي،2009).

5.1.2 السياسة المالية:

هي عبارة عن الجهود والمحاولات الحكومية المتعمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون تضخم وذلك من خلال سياسة الإنفاق والسياسة الضريبية وسياسة الاقتراض العام.

6.1.2 أدوات السياسة المالية:

1- الإنفاق الحكومي: هو مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو احد تنظيماتها بهدف اشباع حاجة عامة ويقسم إلى:

أ- نفقات جارية: وتتصف بدورية ويمكن ان تتكرر خلال فترة معينة

ب- نفقات رأسمالية: وهي نفقات استثمارية غير متكررة والهدف منها زيادة التراكم الرأسمالي للدولة من خلال تنمية راس المال الحكومي بشقيه المادي والبشري (اندرأوس، 2009).

2- الضرائب: اقتطاع جبري تجريه الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الاعباء العامة، وتوزيع هذه الاعباء بين الوحدات المذكورة طبقا لمقدرتها التكلفة.

7.1.2 السياسة المالية في إطار النموذج الكامل: في حالة التضخم والبطالة.

في حالة البطالة فان مستوى توازن الناتج القومي السائد اقل من ذلك المستوى المطلوب لتحقيق التوظيف الكامل وبالتالي فان السياسة المالية المناسبة في هذه الحالة زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معاً، والهدف نقل منحى الطلب الكلي إلى اعلى ليصل الناتج القومي السائد إلى مستوى التوظيف الكامل. ففي النموذج الكامل ليس من الممكن تحديد مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي أو مقدار التخفيض في الضرائب والسبب في ذلك عدم تحديد مقدار الزيادة أو التخفيض هو الأثر المثبط لارتفاع سعر الفائدة على الاستثمارات الخاصة والذي ينتج من زيادة الانفاق الحكومي إما إذا وجد سعر الفائدة فانه يمكن تحديد مقدار التغيير في الإنفاق الحكومي والتغيير في الضرائب. إما في حالة

التضخم ففي هذه الحالة يكون توازن الناتج القومي الصافي اكبر من ذلك الذي يكون مطلوباً لتحقيق التوظيف الكامل و ينتج عن ذلك ارتفاع في الأسعار بعد تجاوز مستوى الناتج والسياسة المالية المناسبة هي تخفيض الإنفاق الحكومي او زيادة الضرائب . وليس من الممكن تحديد بالضبط مقدار النقص في الانفاق أو الزيادة في الضرائب لازالة الفجوة التضخمية دون معرفة مقدار انخفاض سعر الفائدة الذي يصحب انخفاض منحنى IS (سوق السلع والخدمات) إلى اسفل تجاه اليسار. ان الانخفاض في الانفاق الحكومي أو الزيادة في الضرائب يجب ان تكون اكبر في ظل النموذج الكامل وذلك حتى تعوض عن اتجاه الانفاق الخاص للزيادة عند انخفاض سعر الفائدة (الدباغ، 2007).

8.1.2 فعالية السياسة المالية.

لا شك ان فعالية كل من السياستين المالية والنقدية تعتمد على درجة انحدار كل من منحنى IS (سوق السلع والخدمات) و منحنى LM (سوق النقود). ان انحدار منحنى IS (سوق السلع والخدمات) انما يتحدد إلى درجة كبيرة بانحدار دالة الاستثمار. فاذا كان رجال الاعمال لا يستجيبون بسرعة للتغيرات في سعر الفائدة، فان دالة الاستثمار تكون شديدة الانحدار، وبالتالي يكون منحنى IS (سوق السلع والخدمات) شديد الانحدار. كذلك فان انحدار منحنى LM (سوق النقود) انما يتوقف اساسا على انحدار منحنى طلب النقود، فاذا كان الافراد يستجيبون بسرعة لتغيرات سعر الفائدة فان دالة التفضيل النقدي تكون صغيرة الانحدار واقرب ما تكون إلى الاستواء، وبالتالي يكون منحنى LM (سوق النقود) نسبيا مستويا. وعليه فان السياسة المالية سوف تكون اداة قوية لو كان رجال الاعمال لا يستجيبون لتغيرات سعر الفائدة وذلك عند تقرير استثماراتهم. ولكنهم بشده يستجيبون لتغيرات سعر الفائدة وذلك عند تحديد مقدار الارصدة النقدية التي يحتفظون بها بالنسبة لمقدار دخولهم. والحالة التي تصبح فيها السياسة المالية غير فعالة يكون منحنى IS (سوق السلع والخدمات) مستويا. بينما منحنى LM (سوق النقود) يكون شديد الانحدار، وذلك لان الافراد يتاثرو لتغيرات سعر الفائدة عند

تقرير استثماراتهم. أي ان دالة الاستثمار تكون مستوية نسبيا وبالتالي فان منحني IS (سوق السلع والخدمات) يكون مستوى نسبيا. بينما الافراد لا يستجيبوا لتغيرات سعر الفائدة عند تقرير مقدار الارصدة النقدية التي سيحتفظون بها. أي ان دالة تفضيل السيولة تكون شديدة الانحدار وبالتالي فان LM يكون ايضا شديد الانحدار (عبد العظيم، 1986).

9.1.2 تفسير كينز لارتفاع الأسعار:

ان الزيادة في كمية عرض النقد سوف تؤثر أوليا على سعر الفائدة، حيث ان سعر الفائدة سوف ينخفض عند زيادة عرض النقد وهذا التخفيض سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري بأفترض ثبات الكفاية الحدية لراس المال. وطالما ان هناك موارد متعطلة موجودة فان الزيادة في الطلب الاستثماري سوف تؤدي إلى زيادة مستوى التوظيف والنتاج والدخل وعلية فان الاسعار قد لا ترتفع إطلاقا أو قد ترتفع بدرجة ضئيلة ولكن عندما يبدأ الدخل والتوظيف والنتاج في الزيادة فان ارتفاعا في الاسعار سوف يتبع ذلك نتيجة لعوامل مختلفة الزيادة في تكلفة العمالة نتيجة لارتفاع معدل الاجور بمرور الوقت ونتيجة ايضا للاختناقات في الانتاج كالنقص في المواد الخام ونتيجة لانطباق قانون تناقص الغلة (الاشقر، 2002).

10.1.2 التضخم

لا شك ان الخاصية العامة للتضخم هي ارتفاع الاسعار، ولكن هذا مجرد النتيجة وليست السبب. معظم التعريفات الحديثة انما تنظر إلى التضخم على اساس انه ظاهرة نقدية بحتة وانه ينظر للتضخم على اساس انه التوسع في عرض النقد بما يفيض عن الاحتياجات المعتادة. ويعرف Hawtrey التضخم بانه اصدار قدر كبير من العملة، وقد كان Kemmerer اكثر دقة عندما ذكر ان التضخم هو اصدار قدر كبير من العملة يفيض عن الحجم المادي للسلع والخدمات. ويعرف البرفسور ميلتون فريدمان التضخم بانه الارتفاع المستمر في الاسعار وان المحدد

النهائي لمستوى الاسعار هو رصيد النقد. وبالمثل فان Paish يرجع هذه الظاهرة إلى الزيادة في الدخول النقدية بدلا من الارتفاع في الاسعار وان المجتمع انما ينفق اكثر من دخله الحقيقي. بالرغم من ان التضخم بطبيعته غالبا ما ينظر اليه على اساس انه ظاهرة نقدية فقط، فان فريقا من الاقتصاديين بينهم pigou و Keynes انما اعتبروا التضخم ظاهرة توظف كامل. ووفقا لهؤلاء الاقتصاديين فان الارتفاع في الاسعار في كل الحالات لا يمكن تفسيره على انه تضخم. ففي أوقات الكساد أو في الحالة التي تكون هناك موارد متعطلة في الاقتصاد القومي، فان الارتفاع في الاسعار الذي يحدث في هذه الحالة نتيجة لزيادة المعروض من النقد أو نتيجة عوامل اخرى تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والذي يصحب بزيادة في العرض الكلي والتوظيف فان مثل هذا الارتفاع في الاسعار لا يعتبر تضخما. وبمجرد الوصول إلى مرحلة التوظيف الكامل في الاقتصاد القومي، فان الزيادة في كمية النقد أو زيادة في الطلب الكلي سوف تؤدي إلى ارتفاع في الاسعار دون حدوث زيادة في الناتج والتوظيف. وهذا ما يمكن ان نسميه تضخما خالصا. (خليل، 1982)

11.1.2 اسباب التضخم

بوجه عام هناك مدرستان فكريتان فيما يتعلق بالاسباب الممكنة للتضخم. احد المدرستين تقضي ان عناصر جذب الطلب انما هي الاسباب الهامة للتضخم. بينما الفريق الاخر من الاقتصاديين يرى ان التضخم اساسا انما يحدث نتيجة لعوامل دفع التكاليف.

أولا: تضخم سحب الطلب (Demand pull inflation)

وفقا لنظرية جذب الطلب، فان الاسعار ترتفع كنتيجة لفائض في الطلب الكلي على العرض الكلي السائد من السلع والخدمات. ويذكر انصار نظرية جذب الطلب ان التضخم يحدث للوهلة الأولى عن طريق زيادة في عرض النقد عندما يكون الاقتصاد القومي قد وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل. عندما يزداد عرض النقد فان سعر الفائدة سينخفض تبعا لذلك فيزداد الاستثمار. وهذه الزيادة في

الاستثمار سوف تؤدي إلى زيادة في دخول عوامل الإنتاج المختلفة. ولما كان الاقتصاد القومي قد وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل، فإن الزيادة في الطلب الكلي سوف تؤدي فوراً إلى ارتفاع الأسعار وإلى حدوث الضغوط التضخمية. وعليه، عندما يزيد الطلب النقدي الكلي أسرع من العرض الكلي فإنه يجذب إلى أعلى الأسعار (أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج). وتضخم جذب الطلب يثبت نفسه عندما يكون هناك تواطؤ سلبي أو فشل في اتخاذ الإجراءات لمواجهة بواسطة السلطات النقدية. وعلى أية حال، فإن تضخم جذب الطلب قد يحدث أيضاً دون حدوث زيادة في مقدار عرض النقد. ويمكن أن يحدث ذلك عندما تزداد الكفاية الحدية لرأس المال أو عندما يزداد الميل الحدي للاستهلاك بحيث أن الانفاق الاستثماري يزداد مؤدياً بالتالي إلى زيادة في الطلب الكلي والذي سيمارس تأثيره في رفع الأسعار بعد مستوى التوظيف الكامل الذي وصل إليه الاقتصاد القومي. ويرى أنصار نظرية تضخم جذب الطلب أنه خلال خطوات تضخم الطلب فإن ارتفاعاً في الأجور سيصحب أو سيتبع ارتفاع الأسعار كنتيجة طبيعية. وفي ظل حالة ارتفاع الأسعار عندما يكون معدل الربح يزداد فإن المنتجين يرغبون في زيادة الاستثمار والتوظيف. وبالتالي فإن المنتجين سيتنافسوا فيما بينهم للحصول على العمال بحيث أن الأجور ترتفع (خلف، 2007).

ثانياً: تضخم دفع التكاليف (cost push inflation)

يرى فريق آخر من الاقتصاديين وجهة نظر عكسية لوجه نظر مؤيدي تضخم جذب الطلب فهم يرون أن خطوات التضخم إنما تحدث ليس عن طريق فائض في الطلب الكلي ولكنه عن طريق زيادة في التكاليف. وعليه فإنه ينظر إلى الزيادة في الأسعار كنتيجة لزيادة في تكاليف عوامل الإنتاج. وتضخم دفع التكاليف قد يحدث إما نتيجة إلى دفع الأجور أو كنتيجة لدفع الأرباح، وإن تحليل دفع التكاليف إنما يفترض وجود سلطة احتكارية في سوق العمل أو سوق السلع. فعندما تكون هناك منظمات عمالية احتكارية (نقابات العمالية) فإن الأسعار قد ترتفع نتيجة لارتفاع الأجور. وبالمثل فإنه عندما تكون هناك سلطة احتكارية في سوق السلع فإن المحتكر قد يعتمد إلى رفع السعر وذلك رغبة في زيادة الأرباح.

وعلى اية حال، فان نظرية تضخم دفع التكاليف نادرا ما تعتبر المحاولات المستغلة لزيادة الارباح عنصرا تضخميا هاما. وذلك لانه: أولا: لان الارباح عادة ما تكون نسبة صغيرة من السعر الكلي. ثانيا: ان المحتكرين عادة ما يترددوا في رفع الاسعار في غياب عوامل جذب الطلب الواضح. فعند زيادة الاجور إلى اعلى فان تكاليف الانتاج ستزيد إلى درجة ملحوظة بحيث ان الاسعار لا بد وان ترتفع. وقد لاحظ Slicher ان نقابات العمال في كثير من الدول قد اصبحت من القوة بحيث انهم قادرين على الحصول على زيادة في الاجور كل سنة بمقدار يزيد عن المتوسط العام للزيادة في الانتاج لكل ساعة عمل. فعندما تزيد مستويات الاجور اسرع من الزيادة في الانتاجية العامة للعمال فان الاسعار لا بد وان ترتفع وذلك اذا ما بقي على مستويات التوظيف (عريقات، 2006).

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2 الدراسات باللغة العربية:

دراسة (أخضر أوي، 1989) بعنوان: العجز المالي و السياسة النقدية في مصر. تم من خلال هذه الدراسة بيان اثر العجز المالي على السياسة النقدية. استخدم نموذج يستند الى ثلاث مفاهيم أساسية قيد الميزانية العامة، متطابقة التغير في القاعدة النقدية، ودالة رد الفعل. وافترض ان السلطات النقدية تسيطر على القاعدة النقدية. واستهدف النموذج اختيار ثلاث فروض، الأول: ان العجز المالي هو أهم محددات المسار الزمني للقاعدة النقدية، ويشار للقاعدة النقدية (بفرض التبعية). والثاني: ان ما يترتب على ذلك من تقليل سيطرة السلطات النقدية يضر بأداء هذه السلطات ويشار له (بفرض الفعالية). والثالث: ان مقدار الضرر الذي يلحق بهذا الأداء يتوقف على مقدار التغير في العجز، وليس على مستواه ويشار له (بفرض الكمية). وتبين ان السياسة النقدية تخضع لسيطرة السلطات المالية. وترتب على ذلك انقاص مقدرة السلطات النقدية في السيطرة على القاعدة النقدية. ان تواجد سياسة نقدية فعالة في الوقت الذي يتواجد فيه نظام مالي يتسم بوجود عجز كبير ومستمر، أمر غير جائز ان يحدث لفترة طويلة.

دراسة (منصور، 1994) بعنوان: السياسة النقدية وتمويل البنك المركزي لعجز الميزانية في الأردن. تم من خلال هذه الدراسة بيان اثر الدور الذي يلعبه العجز المالي من حيث تأثيره على القاعدة النقدية وعلى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها. بأستخدام نموذج المربعات الصغرى. وتبين انه من عجز الحكومة عن تدبير مصادر محلية أو خارجية لتمويل العجز، وعدم تمتع السلطات النقدية بالاستقلال عن السلطات المالية، أصبح العجز من أهم المحددات للقاعدة النقدية. وبذلك تفقد السلطات النقدية سيطرتها على القاعدة النقدية، وقدرتها على تحقيق أهدافها. وتشير النتائج إلى هيمنة السلطات المالية على السلطات النقدية. وظهر أن السلطات النقدية قد أخفقت في أتباع السياسات المتوقعة فيما يخص ردود فعلها إزاء التضخم، النمو والعمالة، حيث كانت ردود فعلها على عكس ما هو متوقع.

دراسة (عوض، 1995) بعنوان: كفاءة السياسة النقدية مقابل السياسة المالية في الأردن. تم من خلال هذه الدراسة مقارنة فعالية السياسة النقدية مقابل السياسة المالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي. باستخدام الأسلوب القياسي لبيانات. وقد تبين أن السياسة النقدية قد أثرت بشكل ايجابي على مستوى النشاط الاقتصادي. في حين كان تأثير السياسة المالية هامشياً. كذلك كان تأثير السياسة النقدية الديناميكي أقوى بكثير من تأثير السياسة المالية. وتبين أن التوجه الأخير للسلطة النقدية نحو تحرير السياسة النقدية، قد أدى إلى زيادة ملموسة في قدرة السياسة النقدية على التأثير في النشاط الاقتصادي، بشكل مرن وفعال مقارنة بالتوجه المحافظ الذي اتبعته قبل عام 1988.

دراسة (ال حسن و الشبل، 2000) بعنوان: اثر العجز المالي على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية. تم من خلال هذه الدراسة بيان اثر العجز المالي على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية. ويقوم هذا البحث بتحليل العجز المالي على القاعدة النقدية، وعلى فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهدافها. وذلك من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي، يوضح هذه العلاقة. وتبين من هذه الدراسة إلى ان وضع ميزان المدفوعات، العجز المالي، المحافظة على استقرار الاسعار، هي من اهم أولويات السياسة النقدية في المملكة العربية

السعودية. كما تبين أيضا ان مؤسسة النقد العربي السعودي غير مستقلة تماما عن السلطات المالية، كما وضحت هذه الدراسة ان فعالية السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية تتطلب تخفيض العجز الداخلي والخارجي.

دراسة (ملاوي و ديات، 2004) بعنوان: تحليل سلاسل زمنية لأثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي الأردني. تم من خلال هذه الدراسة بيان اثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الحقيقي باستخدام نموذج VAR وبوجود متغير السياسة المالية (النفقات الحكومية). وقد دلت نتائج تحليل التباين ودالة الاستجابة لرد الفعل إلى وجود اثر ايجابي لعرض النقد على الناتج المحلي الحقيقي وبتجاه واحد، سواء ضمت النفقات الحكومية إلى المعادلة المقدرة أو استثنيت منها. وان تأثير السياسة النقدية اكبر من تأثير السياسة المالية.

دراسة (عبد الرحيم، 2007) بعنوان: الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر. تم من خلال هذه الدراسة بيان الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر، باستخدام مقاربة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR. و جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي: حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1 % سيكون لها أثر معنوي ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط و بمضاعف صغير جدا. أما في المدى المتوسط و الطويل فسيولد تأثير سلبي. أما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم و الفائدة فقد جاءت ايجابية، بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي. فهناك تأثير ايجابي معنوي على الاستهلاك، و تأثير سلبي لهذه الصدمة على الاستثمار الخاص. مما يعني بأن السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة. وحدثت صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الإيرادات العمومية سيكون لها أثر معنوي ايجابي على حجم الإنفاق الحكومي، نفس هذا الأثر تمارسه هذه الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكن بمضاعف صغير جدا، في حين ستولد هذه الصدمة نوعا من الانخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير و البعيد. أما تأثير هذه الصدمة

على معدلات الفائدة فقد جاءت إيجابية و معنوية في المدى القصير فقط ،بينما سينخفض هذا التأثير إلى مستويات سالبة في المدى المتوسط و الطويل. بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي معنوي على كل من الاستهلاك و الاستثمار الخاص.

دراسة (الحسامي، 2010) بعنوان: السياسة النقدية وسياسات أسعار الفائدة والصراف الأجنبي في الأردن. تم من خلال هذه الدراسة التعرف على اثر السياسة النقدية والتغيرات التي أجراها البنك المركزي الأردني على أدواته النقدية- على حالة الاقتصاد الكلي- من خلال تحليل العلاقة السببية بين أسعار فائدة البنك المركزي(سعر فائدة نافذة الإيداع) وكل من سعر الفائدة في السوق المصرفي(سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على التسهيلات) والمجاميع النقدية (السيولة المحلية وإجمالي الودائع وإجمالي التسهيلات النقدية) والمؤشرات الحقيقية للاقتصاد الأردني (معدل التضخم ومستوى النشاط الاقتصادي) معبرا عنه بالرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي، وأخيرا سعر الصرف الحقيقي الفعال، كما وتقوم الدراسة بتقييم سياسة سعر الصرف المتبعة من قبل البنك المركزي الأردني، وذلك من خلال بناء نموذج متجه تصحيح الخطأ.

وقد خلصت الدراسة إلى إن اثار السياسة النقدية لم تنعكس بشكل مباشر في المتغيرات الحقيقية، في حين كان لها آثار مباشرة على كل من المجاميع النقدية وأسعار الفائدة في السوق النقدي والتي بدورها تؤثر على المتغيرات الحقيقية، إي إن هنالك فاعلية للسياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي في نقل الآثار ولكن بشكل غير مباشر.

دراسة (شواقفة ، 2010) بعنوان:العلاقة بين الناتج و النقود والأسعار في الأردن. تم من خلال هذه الدراسة بيان العلاقة بين الناتج والنقود والأسعار في الأردن، ممثلة بعرض النقد بمفهومه (الواسع)، ومستوى الأسعار، ممثلا (بمنخفض الناتج المحلي الإجمالي) والناتج المحلي الحقيقي. تضمنت منهجية الدراسة على اختبار استقرارية البيانات، واختبار السببية لجرينجر، وتحليل التكامل المشترك. كما تم تفحص السلوك الديناميكي للسلاسل الزمنية باستخدام

نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). اظهر التحليل وجود تأثير قوي لعرض النقد، وباتجاه واحد على النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل. وبالتالي يمكن استهداف مستوى السيولة (عرض النقد بالمعنى الواسع) في الاقتصاد كهدف وسيط لتحفيز النمو الاقتصادي. وقد أشار تحليل VECM أيضا إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين عرض النقود والنتاج.

دراسة (الطيب، 2011) بعنوان: اثر السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية. تم من خلال هذه الدراسة بيان اثر السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية. هدفت الدراسة إلى بيان تداعيات هذه الأزمة على مختلف القطاعات الاقتصادية. وخلصت الدراسة إلى أن تأثير الأردن بتداعيات وسلبات هذه الأزمة جاء محدودا مقارنة مع اقتصاديات دول أخرى في المنطقة ودول العالم الخارجي. فالجهود التي بذلها البنك المركزي الأردني طيلة السنوات السابقة وخلال فترة الأزمة ساهمت إلى حد كبير في المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي، والمحافظة على جهاز مصرفي سليم ومتمين في ظل توفير بيئة استثمارية جاذبة.

دراسة (الطيب وشحاتيت و الحجايا، 2011) بعنوان تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص: حالة الأردن. تم من خلال هذه الدراسة بيان اثر سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه على بيانات سنوية. وتم اختيار متغيرات الدراسة الممثلة بالاستهلاك الخاص، بالإضافة لمتغير سعر الفائدة على الودائع لأجل. ودل تحليل التباين على قوة تفسير سعر الفائدة للاستهلاك الخاص، حيث ينمو هذا التأثير على نحو طردي، واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل، الذي دل على التأثير السلبي لسعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص والذي لم يكن معنويا. وقد تبين أن سعر الفائدة لأجل له اثر سلبي في الاستهلاك الخاص، من خلال زيادة سعر الفائدة لأجل تزداد الودائع والمدخرات على حساب الاستهلاك الخاص. وأيضا، عند زيادة

سعر الفائدة تزداد الودائع والمدخرات، وبالتالي يقل الطلب على النقود. مما يؤدي لتقليل الاستهلاك الخاص. كما بين اختبار السببية أن هناك علاقة أحادية الاتجاه، أي أن سعر الفائدة يسبب تغير الاستهلاك. كما انه لم يكن هناك تأثير كبير لسعر الفائدة خلال فترة الدراسة، بسبب عدم وجود سوق مالي حقيقي وفعال تظهر فيه تأثيرات أسعار الفائدة على نحو مباشر، وإلى بقاء معدل أسعار الفائدة تحت سيطرة السلطة النقدية حتى بعد تعويمها، وإلى عدم تعامل البنوك الإسلامية بالفائدة، كما إن هناك فئة من سكان الأردن لا تتعامل بالفائدة، أي لا يتأثر الاستهلاك بالفائدة، وبالتالي كان تأثيرها محدودا في الاستهلاك الخاص.

2.2.2 الدراسات الاجنبية

دراسة (Mullineux, et, al., 2007) بعنوان "Asymmetric Effect of interest rate changes the role of the consumption" خلال هذه الدراسة اختبار دور التغير في سعر الفائدة في شرح الآثار المتعلقة بالسياسات النقدية والاستهلاك. واستخدمت الدراسة دالة استهلاك تتأثر ضمن متغيرات أخرى، مثل السياسات النقدية التي تتعلق بأثر التغير في الثروة على الاستهلاك الكلي. واستخدمت الدراسة بيانات المملكة المتحدة وفرضت إن تحرير الاقتصاد وتسهيل الاقتراض يؤثر في الإنفاق اقل مما يؤثر في الثروة ، وقبلت نتائج الدراسة هذه الفرضية.

دراسة (Hafer , Kutan, 2007) بعنوان " money and output:is money redundant?" تم من خلال هذه الدراسة بيان إمكانية وجود دور للنقود في صنع القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية في الولايات المتحدة، وقد وجد بأن هنالك ذات معنوية إحصائية بين القيم المتباطئة للنقود والفجوة في الناتج.

دراسة (Malawi, 2007) بعنوان " The relative importance of monetary and fiscal policies in economic activity comparison between Jordan and Tunisa by using an error

correction model. تم من خلال هذه الدراسة بيان الأهمية النسبية بين السياسة النقدية والسياسة المالية مقارنة بين الأردن وتونس. باستخدام نموذج تصحيح الخطأ على معادلة سانت لويس بالشكل المختزل، كما تم استخدام الاختبارات التالية: اختبار جذر الوحدة للاستقرارية، اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، واختبار جرينجر للسببية. وتوصلت نتائج الدراسة، بشكل عام، أن السياسة المالية لها تأثير أكبر من السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، ولذلك يمكن لكل من الحكومة الأردنية والحكومة التونسية للاستفادة من السياسة المالية كسياسة اقتصادية فعالة للمحافظة على استقرار الاقتصاد.

دراسة (Andres, 2009) بعنوان " Monetary and fiscal action: test of their relative importance in economic stabilization." تم من خلال هذه الدراسة بيان اثر العلاقة السببية بين متغيرات السياسة النقدية الأمريكية والنتائج المحلي الحقيقي في الصين، وقد استخدم عرض النقد (M2) ومعدل الفائدة على اذونات الخزينة (Federal Fund Rate) كمتغيرات بديلة للسياسة النقدية. وقد وجد بأن معدل الفائدة على اذونات الخزينة، وليس عرض النقد (M2)، يسبب النتائج الناتج الحقيقي الصيني.

دراسة (Elahi, Mehrizi and Safdari, 2011) بعنوان " Impact of fiscal policy on economic growth in Iran." وتم من خلال هذه الدراسة بيان اثر العلاقة المكافئة لمتغيرات على المدى الطويل، معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي، الإنفاق الحكومي الاستثماري، الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، معدل النمو في الضريبة و النمو في السعر وتأثير كل منهم على الاقتصاد الإيراني. وتم التحليل بواسطة نموذج VAR. وتبين من النتائج أن تأثير الإنفاق الحكومي على الاستهلاك ذو تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. بينما كان معدل النمو في ضريبة الدخل ومعدل النمو في الإنفاق الحكومي على الاستثمار ذو تأثير ايجابي على معدل النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث الاقتصاد الأردني

1.3 الاقتصاد الأردني

1.1.3 واقع الاقتصاد الأردني

لا شك إن الاقتصاد الأردني قد تعرض إلى تغيرات جذرية اقتصادية منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921. فقد كان معظم السكان يعيشون في مجتمعات محلية صغيرة على شكل قرى في الريف وبدو في الصحراء تتمتع بالاكتفاء الذاتي. وكانت الوسائل الزراعية بسيطة. إما بالنسبة للقطاعات الأخرى، فكانت في حالة أسوأ من حالة الزراعة. وكان الاقتصاد الأردني يتسم بالاضطرابات وعدم الاستقرار، ففي عام 1967 جاءت حرب حزيران التي تركت آثار بالغة على مسيرة النمو الأردني. وقد جاءت آثارها واضحة على القطاعات المولدة للدخل في البلاد، وبخاصة في مجال الزراعة والسياحة والإنتاج الصناعي. وذلك إضافة إلى الضغوط السلبية على بنية اقتصاد البلاد التي تركها النزوح المفاجئ لنحو 400 ألف شخص من الضفة الغربية. بيد إن الوضع لم ينتهي عند هذا الحد، على مدار السنوات التالية. فقد شهدت البلاد أكثر من حدث ففي عام 1968 نشبت معركة الكرامة وتركت آثار سلبية كبيرة على النشاط الزراعي في البلاد. ثم شهدت البلاد عقب ذلك وحتى 1971 اضطرابات داخلية وصلت إلى المواجهة المسلحة عام 1970 مما أوقف بشكل شبه تام النشاط الإنتاجي والعمراني في المملكة. وعلى المستوى الإقليمي تأثر الأردن بإغلاق قناة السويس وإغلاق الحدود مع سوريا وهما عاملان أثرا سلبا على تجارة البلاد الخارجية وبشكل ملموس. إما على مستوى النسق الدولي فقد تأثرت البلاد في تخفيض سعر صرف الدولار عام 1971. ذلك إن نصف الاحتياطات النقدية الدولية للأردن في تلك الفترة كان بالدولار، كما إن معظم التدفقات الخارجية كانت ترد إلى المملكة بهذه العملة. وقد شهد اقتصاد البلاد خلال هذه الفترة بداية ضغوط تضخمية بدأت بمعدل 9% ثم تفاقمت بشكل أكبر خلال الفترة -1980

(1974) وبالرغم من جميع الظروف السابقة فقد حقق الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بلغ متوسطه 9.5% سنوياً، إلا إن ظروف تلك الفترة بالإضافة إلى الآثار التضخمية أدت إلى تقليص هذا النمو للقيم الحقيقية إلى 3.1% (الحمارنه ، 1994).

وباستقراء الأرقام الواردة في الجدول رقم (1) يلاحظ انه سجل أعلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام (2008) حيث وصل معدل نمو الناتج نحو (28.53%) وذلك بسبب نمو الصادرات الوطنية بنسبة كبيرة بلغت (37.7%) ونمو قطاعات الانتاج الخدمي بوتيرة مرتفعة، بالإضافة إلى استمرار تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى المملكة (التقرير السنوي 2008). وسجل ادى نسبة نمو في عام (1987) حيث وصل معدل النمو (2.06%) وذلك بسبب الانحسار الاقتصادي الذي شهده الأردن حيث تراجع النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ وذلك بسبب حرب الخليج والركود الاقتصادي الذي شهده الاقليم وكما شهد تآثر الأردن في اكثر من مجال، فمن ناحية تأثرت التجارة الاقليمية لاردن بالسياسات الانكماشية التي طبقتها الدول النفطية المجاورة بعد انخفاض مواردها من تصدير النفط. وعلى الصعيد الدولي تأثرت عوائد صادرات البلاد من المواد الخام وبخاصة البوتاس والفوسفات بفعل انخفاض اسعارها عالمياً اما في مجال حوالات العاملين في الخارج فقد تأثرت تدفقاتها بشكل سلبي بفعل انحسار استيعاب الاسواق الخليجية للعمالة الأردنية. وعلى صعيد المساعدات المالية ، فقد ادت الظروف التي تمر بها دول المنطقة إلى تراجع حجم المساعدات التي اعتاد الأردن الحصول عليها من تلك الدول. ويلاحظ من الجدول (1) انخفاض ملحوظ في معدل النمو في عام (1988 و 1989) وذلك لانه في نهاية عام (1988) وعلى اثر نضوب الاحتياطات الاجنبية في البلاد وانتشار التوقعات بقرب تخفيض سعر الصرف ، شهده البلاد موجة كبيرة من التخلص من الارصدة من الدينار الأردني. كما بدأت انذاك حركة محمومة لنزوح راس المال إلى الخارج. وقد شكل ذلك كله ضغوطاً كبيراً على سعر صرف الدينار ، مما دفع السلطات النقدية إلى اتخاذ بعض الإجراءات بغرض تخفيض وطأة ذلك عن كاهل

الاقتصاد، فتم اغلاق محلات الصرافة ومنع استيراد بعض السلع الكمالية لمدة عام
بدا 1989.

الجدول رقم (1)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمليون دينار	معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي
1985	1970.6	%3.18
1986	2240.5	%13.69
1987	2286.7	%2.06
1988	2349.6	%2.75
1989	2425.4	%3.22
1990	2760.9	%13.83
1991	2958.0	%7.13
1992	3610.5	%22.05
1993	3884.3	%7.58
1994	4358.3	%12.20
1995	4714.6	%8.17
1996	4912.2	%4.19
1997	5137.4	%4.58
1998	5609.9	%9.19
1999	5778.3	%3.00
2000	5998.7	%3.81
2001	6363.7	%6.08
2002	6794.0	%6.76
2003	7228.7	%6.39
2004	8090.7	%11.92
2005	8925.4	%10.31
2006	10675.369	%19.60
2007	12131.423	%13.63
2008	15593.411	%28.53
2009	16912.209	%8.45
2010	18762.02	%10.93
2011	20476.5	%9.13

المصدر: البنك المركزي الأردني (1985-2011)، النشرات الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

إلا ان ذلك أدى إلى ظهور حالة من عدم الاستقرار تركت اثارا سلبية
على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج. ووصل الامر إلى نفاذ الارصدة
الدولارية لدى البنك المركزي بنهاية عام 1988. فلجا إلى تعويم الدينار، الامر
الذي ادى إلى اهتزاز الثقة فيه ورضوخه تحت وطأة المضاربات. فاضطر البنك

المركزي مرة ثانية للتدخل لتثبيت سعره في شباط 1989. وما كاد ينتهي عام 1989 حتى كان الدينار الأردني قد فقد نحو 50% من قيمته بالمقارنة بعام 1987. ويلاحظ ايضا الانخفاض الملحوظ في معدل نمو الناتج في عام (1999) بنسبة (3.0%) وذلك بسبب التراجع الكبير في قطاع الزراعة بنسبة (20%) جراء ظروف الجفاف. كما ويلاحظ في عام (2008) زياده في معدل الناتج بالرغم من تعدد الصدمات الخارجية التي تعرض لها، والمتمثلة بارتفاع الاسعار العالمية للطاقة والمواد الغذائية والسلع الاساسية، وتداعيات الازمة المالية العالمية فقد سجل معدل بنسبة (28.53%) وذلك بسبب نمو الصادرات الوطنية بنسبة كبيرة بلغت (37.7%) ونمو قطاعات الانتاج الخدمي بوتيرة مرتفعة، بالاضافة إلى استمرار تدفق الاستثمارات الاجنبية (التقرير السنوي البنك المركزي، اعداد مختلفة).

2.1.3 التضخم:

يلاحظ من الجدول رقم (2) في عام (1989) سجلت اعلى نسبة تضخم حيث وصلت إلى (25.6%)، وفي هذا العام شهد المستوى العام للاسعار في المملكة ارتفاعا كبيرا لم يسبق له مثيل، حيث ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة (25.8%) عن مستواه في عام (1988). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لعدة عوامل اهمها ارتفاع اسعار المستوردات الناجم عن انخفاض سعر صرف الدينار وما إلى ذلك من تأثير على رفع تكاليف مستلزمات الانتاج المحلي. (التقرير السنوي. 1989). كما سجلت ادنى نسبة تضخم في عام (2009) حيث وصلت إلى (-0.7) ويعود التراجع الطفيف في اسعار السلع والخدمات الاستهلاكية بشكل اساسي إلى جملة من العوامل الخارجية والمحلية التي يغلب عليها الصفة الطارئة، ابرزها التراجع الكبير في اسعار السلع الأولية في الاسواق العالمية واهمها اسعار النفط الخام والمواد الغذائية بالمقارنة مع مستوياتها في عام (2008) من ناحية، وتباطؤ نمو الانفاق الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري من ناحية اخرى. فعلى الصعيد العوامل الخارجية، والتي تساهم بشكل واضح في التأثير على المستوى

العام لاسعار في الاقتصاد الوطني نظرا لانفتاحه الكبير على الخارج، طرا
تراجع ملموس في اسعار السلع المستوردة في عام (2009).

الجدول رقم (2)

معدل نمو التضخم خلال الفترة (1985-2011)

Inflation	السنة
2.8	1985
0.0	1986
-0.2	1987
6.7	1988
25.6	1989
16.2	1990
8.2	1991
3.9	1992
3.3	1993
3.5	1994
2.4	1995
6.5	1996
3.0	1997
3.1	1998
0.6	1999
0.7	2000
1.8	2001
1.8	2002
2.3	2003
2.6	2004
3.5	2005
6.25	2006
4.7	2007
13.9	2008
-0.7	2009
5.0	2010
4.4	2011

المصدر: البنك المركزي الأردني (2010-2011)، النشرات الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

سيما اسعار الطاقة والغذاء، نتيجة انخفاض الطلب العالمي بشكل كبير
جراء الازمة المالية العالمية، والذي ساهم بدوره في تراجع كل من تكاليف الانتاج
المحلي واسعار المنتجات النهائية في الأردن. اما العوامل الداخلية، فقد ساهم
التباطؤ الاقتصادي المسجل في نمو الطلب المحلي في تخفيف الضغوط التضخمية

في الاقتصاد الوطني، بما في ذلك اسعار السلع المنتجة محليا. وكما وصل متوسط التضخم في فترة الدراسة إلى ما نسبته (4.8%) (التقرير السنوي، 2009).

3.1.3 العوامل المؤثرة في السياسة النقدية.

أولاً: عرض النقد: هو من ضمن الآليات التي يتم من خلالها الوصول إلى الهدف الرئيسي للسياسة النقدية المتمثل بالمحافظة على الاستقرار النقدي، ويسعى البنك المركزي للوصول إلى ذلك من خلال أدواته التي تؤثر باتجاهين وهما معدل الفائدة السوقي على القروض والسلف وبالتالي حجم الائتمان المصرفي والإصدار النقدي وأخر يؤثر في عرض النقد والذي يؤثر بدوره في مطلوبات البنوك من حيث حجم ودائع العملاء ومن ثم على حجم التسهيلات الائتمانية. وباستقراء الأرقام الواردة في الجدول رقم (3) يلاحظ أن نمو عرض النقد شهد تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة ولكن بمعدلات ايجابية، حيث انه ارتفع خلال الفترة (1985-2011) بمفهومه الواسع بمتوسط بلغ نحو (10.40%) في حين سجل أعلى معدل نمو له مقداره (19.05%) في نهاية عام (1991). ويعود ذلك إلى إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية. وكما انه بلغ معدل نمو عرض النقد في نهاية عام 1996 نحو (5175.3) مليون دينار أي بزيادة مقدارها (15.5) مليون دينار وبنسبة (0.3%) عما كانت عليه في عام (1995). وتعد هذه النسبة ادنى نسبة نمو سجلت لعرض النقد في فترة الدراسة. ويعود ذلك لتراجع صافي الائتمان الممنوح للقطاع العام.

ويعتبر عرض النقد من المؤشرات الرئيسية لقياس مدى فاعلية السياسة النقدية ويستدل على ذلك من خلال توازي نمو عرض النقد مع النشاط الاقتصادي في سبيل تلبية حاجة السوق من السيولة اللازمة مع مراعاة الحد من ضغوط تضخمية. وكما هو معروف بالأدبيات الاقتصادية فلا بد من ان يكون هنالك تقارب في الأمد الطويل بين معدلات نمو عرض النقد (M2) ونمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ليعكس كلا من التكلفة وتمويل النشاط الاقتصادي. ويلاحظ أيضا في الجدول رقم (3) ازدياد معدلات نمو عرض النقد

بشكل كبير خلال الفترة (1999-2001) مع عدم حدوث اثار تضخمية. ويرجع سبب ذلك إلى النمو الكبير في صافي الموجودات الأجنبية نتيجة ورود تعويضات الأمم المتحدة للأردنيين العائدين من الكويت وإيداع كل من دولة الإمارات وصندوق النقد الدولي مبالغ كبيرة لدى البنك المركزي خلال عام 1999، كذلك إلى عوائد الخصخصة وتعويضات الأمم المتحدة في عام 2000. كما عاد نمو عرض النقود وارتفع مرة أخرى خلال (2001-2003) وجاء نتيجة ذلك جملة من العوامل من أهمها ازدياد التدفقات الرأسمالية (الاستثمار الأجنبي المباشر) وخاصة في أعقاب الحرب على العراق، وزيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص بشكل كبير وذلك نتيجة ازدياد الطلب وزيادة النشاط الاقتصادي في الأردن وخاصة في قطاع العقارات. ثم جاءت الزيادة المسجلة في السيولة المحلية خلال عام (2006-2011) مدعومة بالأثر التوسعي لكل من صافي الموجودات الأجنبية وصافي الموجودات المحلية.

الجدول رقم (3)

معدل نمو عرض النقود بالمفهوم الواسع خلال الفترة (1985_2011)

Year	M2 (million JD)	معدل نمو عرض النقد
1985	1874.8	%6.66
1986	2072.4	%10.53
1987	2372.2	%14.46
1988	2646.8	%11.57
1989	2971.1	%12.25
1990	3122.6	%5.09
1991	3717.5	%19.05
1992	4193.0	%12.79
1993	4481.8	%6.88
1994	4841.5	%8.02
1995	5159.8	%6.57
1996	5175.3	%0.30
1997	5576.6	%7.80
1998	6026.3	%8.10
1999	6747.6	%12.00
2000	7434.7	%10.20
2001	7866.1	%5.80
2002	8419.1	%57.00
2003	9465.7	%12.40
2004	10571.4	%11.70
2005	12364.0	%17.00
2006	14109.7	%14.10
2007	15606.8	%10.60
2008	18304.2	%17.30
2009	20013.3	%9.33
2010	22306.7	%11.45
2011	24118.9	%8.12

المصدر: البنك المركزي الأردني (2010-2011)، النشرات الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

ثانياً: معدل اعادة الخصم

يتوقف مدى فاعلية هذه الاداة في التأثير على كلفة الائتمان الممنوح على الاقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي وحجم السيولة التي تحتفظ بها البنوك التجارية. ففي الوقت الحاضر اصبحت هذه السياسة قليلة الأهمية، وذلك لان البنوك التجارية اصبحت تحتفظ بسيولة كبيرة مما يزيد عن مخزونها من الاحتياطات النقدية ويقلل حاجتها للسيولة من البنك المركزي. كما ان البنوك تحاول ان لا تقترض من البنك المركزي لان ذلك يقلل الثقة بالبنك من وجهة نظر

عدة مؤسسات، وهذا يفسر قلة استخدام هذه الاداة، كما انها غير فعالة في حالة الكساد. وباستقراء الارقام الوارده في الجدول رقم (4) يلاحظ تفاوت في تغير سعر الخصم خلال (1985-1988) وبعد ذلك بقيت ثابتة خلال الفترة (-1993 1996) بالرغم من السياسة الانكماشية التي كان ينتهجها البنك المركزي في تلك الفترة مما يعني اعتماده على ادوات اخرى في ضبط حجم السيولة في الاقتصاد. اما خلال الفترة المتبقية من الدراسة فكان البنك المركزي يحرك هذا المعدل تبعاً لحالات الرواج والتباطؤ في الاقتصاد كما هو ملاحظ من الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)

معدل اعادة الخصم (%)

السنة	معدل اعادة الخصم
1985	6.250
1986	5.750
1987	5.750
1988	7.000
1989	8.500
1990	8.500
1991	8.500
1992	8.500
1993	8.500
1994	8.500
1995	8.500
1996	8.500
1997	7.750
1998	9.000
1999	8.000
2000	6.500
2001	5.000
2002	4.500
2003	2.500
2004	3.750
2005	6.500
2006	7.500
2007	7.000
2008	6.250
2009	4.750
2010	4.250
2011	4.500

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرات الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

ثالثاً: الاحتياطي القانوني:

من خلال استقراء الأرقام الواردة في الجدول رقم (5) يلاحظ أنه في عام (1993) بلغت نسبة الاحتياطي القانوني نحو (15%) وهي أعلى نسبة في فترة الدراسة أما أدنى نسبة فسجلت في الفترة (1985-1987)، ولكن لمواجهة التراجع في النشاط الاقتصادي الذي ظهر في المملكة قام البنك المركزي بأجراء تخفيض تدريجي على هذه النسبة للبنوك حتى وصلت إلى (8%) في عام (2002) واستمرت حتى عام (2007)، ثم قام البنك المركزي برفع هذه النسبة إلى (9%) في عام (2008) وذلك لمواجهة الضغوط التضخمية التي ظهرت في المملكة نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية. وكما يلاحظ من الجدول تم تخفيض الاحتياطي القانوني إلى نسبة (7%) في الفترة (2009-2011) وذلك لزيادة النشاط الاقتصادي (التقرير السنوي، 1985-2011).

الجدول رقم (5)

نسبة الاحتياطي القانوني في الفترة (1985-2011)

نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع البنوك	السنة	نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع البنوك	السنة
14. %	1999	6. %	1985
10. %	2000	6. %	1986
8. %	2001	6. %	1987
8. %	2002	9. %	1988
8. %	2003	9. %	1989
8. %	2004	9. %	1990
8. %	2005	9. %	1991
8. %	2006	13. %	1992
8. %	2007	15. %	1993
9. %	2008	15. %	1994
7. %	2009	15. %	1995
7. %	2010	15. %	1996
7. %	2011	14. %	1997
		14. %	1998

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرات الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

رابعاً: عمليات السوق المفتوحة: باشر البنك المركزي الأردني في الربع الأخير من عام (1993) بإصدار واستخدام شهادات الإيداع بالدينار الأردني لمدة ثلاثة

وستة أشهر كأداة رئيسية للسياسة النقدية للتحكم في سيولة الجهاز المصرفي. ويقوم البنك المركزي الأردني من خلال عمليات السوق المفتوحة بإصدار شهادات الإيداع والتي تؤثر بشكل مباشر على حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك وبالتالي على قراراتها فيما يتعلق باستثمارات البنوك وقدرتها على منح الائتمان، وبالتالي من الممكن للبنك المركزي، من خلال هذه العمليات إن يتوقع مسبقا كمية المبالغ التي سوف يرضخها أو يمتصها من الاقتصاد.

خامسا: التسهيلات الائتمانية: يمكن تعريف التسهيلات الائتمانية بأنها تلك التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك إلى المتعاملين معها من افراد ومنشات، والذين يمارسون الفعاليات التجارية والصناعية والزراعية أو الخدمات سواء من القطاع العام أو الخاص. وتمثل التسهيلات الائتمانية المباشرة اهم بنود توظيف اموال البنوك التجارية والاكثر استخداما والتي تحقق الابرار لها، كما وتعتبر من المصادر الرئيسية لتوفير التمويل المطلوب للقطاع الخاص في ضوء عدم التطور الكامل لاسواق الاسهم والسندات وبالتالي تعكس تطور الفعاليات الاقتصادية في المملكة وبالنظر إلى حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية في الأردن كما يظهر في الجدول رقم (6) يلاحظ ان التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المرخصة نمت بمعدل (18%) و (14%) خلال عامي (1994 و 1995) على التوالي ، ويعود ذلك نتيجة لاستقرار في معدل صرف الدينار وعودة عدد كبير من المغتربين من دول الخليج وخاصة من الكويت وذلك في اعقاب حرب الخليج، وتوقعات المتفائلة للاقتصاد في ضوء انطلاق عملية السلام مما ادى إلى زيادة الاقبال على الاقتراض من البنوك وزيادة النشاط الاستثماري في الأردن. اما خلال الفترة الممتدة بين (1996-2003) يلاحظ انها تميزت بحالة من التراجع في نمو حجم التسهيلات حيث نمت بالمتوسط بنسبة (4.5%) نتيجة للتراجع الاقتصادي، ويعود ذلك للاحداث التي مر بها العالم والتي تتمثل باحداث الحادي عشر من ايلول، والمواجهة في الاراضي الفلسطينية، وحرب العراق وما لها من اثر ركودي على المنطقة (التقرير السنوي للبنك المركزي اعداد مختلفة) .

الجدول رقم (6)

معدل نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة خلال الفترة (-2011)
.(1985)

السنة	معدل نمو التسهيلات الائتمانية	التسهيلات الائتمانية
1985		1274.4
1986	9.500%	1395.4
1987	8.420%	1513.0
1988	8.000%	1634.0
1989	5.820%	1729.2
1990	7.760%	1863.5
1991	5.480%	1965.8
1992	12.84%	2218.3
1993	23.57%	2741.3
1994	18.50%	3248.4
1995	14.00%	3705.7
1996	5.800%	3920.3
1997	1.600%	3979.7
1998	7.600%	4285.3
1999	4.200%	4466.0
2000	1.800%	4546.5
2001	8.900%	4948.9
2002	3.400%	5130.0
2003	2.600%	5262.4
2004	17.60%	6189.2
2005	25.10%	7744.3
2006	26.10%	9761.9
2007	15.70%	11295.6
2008	16.80%	13044.3
2009	2.090%	13317.2
2010	8.510%	14451.4
2011	9.680%	15851.2

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرات الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

وشهدت الفترة منذ عام (2004) نمواً لم يسبق له مثيل في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك ، فقد زادت هذه التسهيلات خلال الفترة (-2008 2004) بمقدار (7) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (113.2%) في حين سجل أعلى معدل نمو في التسهيلات الممنوحة (26.1%) وذلك في عام (2006). ويعود نمو التسهيلات بشكل كبير من بداية عام (2004) لسببين رئيسيين الأول: النمو الاقتصادي لمعظم القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاعات العقارات والاسهم والتجزئة (القطاع العائلي) مما أدى إلى زيادة الطلب على الائتمان. كما ويلاحظ نمو

التسهيلات بشكل متوافق مع نمو النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي بأسعار السوق الجارية والذي يعكس استجابة البنوك بمنح التسهيلات للقطاعات الاقتصادية المختلفة لحركة النشاط الاقتصادي، ويتمثل السبب الثاني في زيادة التنافس فيما بين البنوك خاصة مع دخول ثلاثة بنوك اجنبية جديدة مما أدى إلى زيادة اقبال البنوك على منح التسهيلات للمحافظة على حصتها في السوق (تقرير استقرار القطاع المالي في الأردن، 2007)

العوامل المؤثرة في السياسة المالية:

أولاً: الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل والارباح):

تشكل الإيرادات المحلية جزء كبير من الإيرادات العامة، حيث أنها تتكون من قسمين، القسم الأول يسمى بالإيرادات الضريبية (المباشرة) والقسم الثاني يسمى بالإيرادات غير الضريبية، ويتكون القسم الأول من:

- 1- الضرائب على المعاملات المحلية
- 2- الضرائب على التجارة الخارجية
- 3- الضرائب على الدخل والارباح
- 4- الضرائب الاضافية

وهنا سوف نتناول ضريبة الدخل والارباح التي تشكل بالمتوسط نسبة (8.61%) من الإيرادات المحلية وتعزى زيادته أو الانخفاض فيها بشكل اساسي إلى نتائج الارباح المتحققة لمختلف الشركات المساهمة على الارباح الموزعة كما ويعزى إلى معدل جباية ضريبة المبيعات والضريبة الجمركية والغرامات والمصادرات. ومن خلال استقراء ارقام الجدول رقم (7) يلاحظ انه في عام (1990) سجل اعلى معدل لنمو حصيلة الضرائب والارباح وذلك بسبب تحقيق الشركات المساهمة ارباح كبيرة نتيجة لانخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الاجنبية، ولسريان مفعول التعديلات التي ادخلت على قانون ضريبة الدخل خلال عام (1989) كما وسجلت ادنى نسبه بنحو (31.73-%) في عام (2011). ويعزى هذا الانخفاض إلى التباطؤ الملموس في وتيرة النمو الحقيقي المسجل في عام (2009) وانعكاسته على ربحية الشركات في العام ذاته، حيث تم احتساب الضريبة

وفقا لقانون ضريبة الدخل السابق ، إلى جانب قيام الحكومة باتخاذ جملة من الاجراءات الضريبية من بينها، الغاء ضريبة الدخل المقطوعة بانواعها، والموافقة على نظام اعفاء ارباح الصادرات من السلع والخدمات من قانون ضريبة الدخل. كما وبلغ متوسط معدل حصيله ضريبة الدخل والارباح في فترة الدراسة (2011-1985) ما نسبته (9.17%). (التقرير السنوي البنك المركزي اعداد مختلفة).

الجدول (7)

معدل حصيله ضريبة الدخل والارباح

معدل نمو حصيله الإرباح والضرائب	حصيله ضريبة الدخل والإرباح	
-	54.412	1985
%-13.52	47.930	1986
%18.36	48.018	1987
%-9.740	43.338	1988
%18.56	51.382	1989
%54.92	114.00	1990
%-18.59	92.800	1991
%17.99	109.50	1992
%8.490	118.80	1993
%14.98	136.60	1994
%11.56	152.40	1995
%14.82	175.00	1996
%-14.28	150.00	1997
%-6.930	139.60	1998
%9.450	152.80	1999
%5.360	161.00	2000
%21.36	195.40	2001
%0.400	196.20	2002
%-0.400	195.40	2003
%11.51	217.90	2004
%30.19	283.70	2005
%45.01	411.40	2006
%20.29	494.90	2007
%21.92	603.40	2008
%26.73	764.70	2009
%-18.32	624.60	2010
%-31.73	426.40	2011

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرات الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

ثانيا: الانفاق الحكومي:

لا شك ان النفقات العامة هي محصلة النفقات الجارية والنفقات الراسمالية، وتتمثل النفقات الجارية بالانفاق على الرواتب والاجور والعلوات التي يحصل عليها موظف الدولة عموما والنفقات التشغيلية على السلع والخدمات والنفقات التحويلية والنفقات الاخرى مثل دعم المؤسسات العامة واغاثة النازحين. اما النفقات الراسمالية فتشمل المخصصات المالية للمشروعات التنموية. ومن خلال استقراء الارقام الواردة في الجدول رقم (8) يلاحظ ان نسبة الزيادة في النفقات قد بلغت مدها الاعلى في عام (1986) حيث زادت النفقات عن (21.8%) وذلك بسبب زيادة الانفاق الراسمالي حيث زاد الانفاق الراسمالي عن (17.6%) اما النفقات الجارية لم تستأثر بزيادة كبيرة نظرا لسياسة الحكومة بترشيد وضبط الانفاق الجاري. كما سجلت ادنى نسبة زياده في النفقات العامة في عام (2010) حيث وصلت إلى (-5.3%) وذلك بسبب تراجع في النفقات الراسمالية بنسبة (33.3%) و نمو النفقات الجارية بنسبة (3.5%) فقط ويعكس هذا الاداء سياسات ضبط وترشيد الانفاق الجاري وتحسين كفاءته وفعاليتها من جهة ، وتوجيه الانفاق الراسمالي وفقا للأولويات الوطنية وبما يخدم تعزيز اركان النمو الاقتصادي ،من جهة اخرى. وبلغ معدل الزيادة في النفقات العامه نحو (8.86%) خلال فترة الدراسة. وتتفاوت هذه النسبه من نسبه الى اخرى حيث يلاحظ من الجدول رقم (8) ان هناك ارتفاع في الانفاق لبعض السنوات بشكل ملحوظ كما في عام (2003) حيث وصل الانفاق إلى نسبة (17.3%) وتعزى هذه الزيادة في الانفاق بشكل رئيسي إلى النفقات الاضافية التي تكبدتها الموازنة نتيجة الحرب على العراق ونتيجة اضافة بند دعم المحروقات ضمن النفقات الجارية فقد تجاوزت النفقات العامة المستوى المقدر لها في قانون الموازنة لعام (2004). اما بالنسبة لزيادة الانفاق في عام (1994) كان نتيجة نمو النفقات الراسمالية وذلك من اجل دعم القاعدة الانتاجية وتوفير مزيد من فرص العمل. كما ويلاحظ الزيادة في الانفاق في كل من عام (2008 و 2009 و 2011) متأثرة بتراجع بند الاعانات وتحديد دعم المواد التموينية ودعم المؤسسات غير المالية ومحصلة ذلك زيادة

النفقات الراسمالية والنفقات الجارية. (التقرير السنوي البنك المركزي اعداد مختلف)

الجدول رقم (8)

معدل نمو الإنفاق الحكومي

السنة	إجمالي النفقات	معدل الإنفاق
1985	805.7	% 11.8
1986	981.3	% 21.8
1987	965.9	% -1.6
1988	1054.0	% 9.1
1989	1102.3	% 4.6
1990	1120.1	% 1.6
1991	1234.3	% 10.2
1992	1372.5	% 11.2
1993	1411.6	% 2.8
1994	1587.8	% 12.5
1995	1693.9	% 6.7
1996	1789.6	% 5.6
1997	1952.0	% 9.1
1998	2087.7	% 7.0
1999	2039.5	% -2.3
2000	2187.1	% 7.2
2001	2316.3	% 5.9
2002	2396.2	% 3.4
2003	2809.8	% 17.3
2004	3180.5	% 13.2
2005	3538.9	% 11.3
2006	3912.2	% 10.5
2007	4586.5	% 17.2
2008	5431.9	% 18.4
2009	6030.5	% 11.0
2010	5708.2	% -5.3
2011	6801.8	% 19.15

المصدر: البنك المركزي الأردني (2010-2011)، النشرات الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للدراسة ومناقشة النتائج والتوصيات

1.4 نموذج الدراسة

يتضمن هذا الفصل المنهجية المتبعة في الدراسة من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة منها، حيث سيتم توضيح النموذج المستخدم، والمتغيرات الداخلة فيه، بالإضافة إلى بيان الاختبارات والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها للتحقق من مصداقية النتائج، وللحصول على نتائج النموذج والاختبارات الأولية للبيانات محل الدراسة تمت الاستعانة بالبرمجة الإحصائية (Eviews) في تقدير النموذج.

2.4 وصف متغيرات النموذج ومصادر البيانات :

تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام (1985) إلى عام (2011)، وتستخدم بيانات سنوية لكل متغير من متغيرات الدراسة، وتم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من نشرات البنك المركزي الأردني، ودائرة الإحصاءات العامة، ووزارة المالية، واشتملت متغيرات الدراسة على:

1. عرض النقد (Money supply/M2): هو عبارة عن عرض النقد (M1) مضافا إليه شبه النقد، ويعادل أيضا مجموع كل من صافي الموجودات الأجنبية وصافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي.

2. التسهيلات الائتمانية (Credit Facilities Extended by Licenced Bank) هي عبارة عن الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي على هيئة قروض وسلف مضافا إليه كمبيالات واسناد مخصومة مضافا إليها حسابات جارية مدينة.

3. النفقات العامة (Government Expenditures): هو المبلغ الذي يخرج من ذمة الدولة واما ان يكون نفقات جارية أو رأسمالية ، واذا زاد عن الحد المقرر يصبح ما يسمى بعجز الموازنة أي تكون النفقات اكبر من الإيرادات.

4. **حصيلة ضريبة الدخل والارباح:** (Taxes on income and profits) وهي من نوع الضرائب المباشرة. وهي ضريبة يدفعها الأفراد على دخلهم (الشهري مثلا) وتدفعها الشركات على ربحها. وتأخذها الدولة لتمويل نفقاتها.
5. **الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product Real):** هو عبارة عن حجم السلع والخدمات التي يتم انتاجها خلال فترة زمنية معينة تقدر بعام كامل.
6. **التضخم (Inflation):** هو عبارة عن الارتفاع المستمر في الاسعار الذي يشمل جميع السلع والخدمات وجميع مناطق الاقليم.

2.4 المنهجية:

بالاعتماد على التحليل النظري السابق، فإن تحليل تأثير السياسة النقدية والسياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي و على التضخم، تمت من خلال: تطبيق الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب الكمي القياسي، باستخدام السلاسل الزمنية Time Series Analysis، ونموذج الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) Vector Auto-Regression كما طبقت اختبارات أخرى مثل اختبارات السببية وتحليل التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل في سبيل بيان العلاقة ما بين المتغير وقياس أثر وعلاقة كل من المتغيرات الاقتصادية التي تشكل نموذج الدراسة. كما في الجدول رقم (9):

الجدول رقم (9)

الاختبارات المستخدمة

قائمة الاختبارات الإحصائية المستخدمة		
1	اختبار جذر الوحدة	4 اختبار السببية
2	اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني	5 اختبار تحليل مكونات التباين
3	اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ	6 اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل

1.2.4 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

قبل البدء في تحليل البيانات الاقتصادية الزمنية لابد من اختبار السلسلة إذا كانت مستقرة أم لا، تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف (Superiors Regressions)، حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t,f) وقيمة R^2 ، لكنها لا تعطي المعنى الحقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS يعطي تفسيراً زائفاً في حالة عدم استقرار البيانات. ولاختبار استقرار البيانات تقوم الدراسة بتطبيق اختبار ديكي- فولر الموسع ADF والذي يعتمد على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \dots + Y_{t-i} + \epsilon_i \quad (1)$$

حيث يعتبر Y_t عن متغيرات الدراسة في السنة t ، ϵ_i حد الخطأ، وتشير m إلى عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ (عطية، 2005).

وحسب اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) تعد السلسلة الزمنية ساكنة (مستقرة)، إذا كانت قيمة t المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة t الجدولية، بالقيمة المطلقة وعندها يتم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم سكون السلسلة ($H_0: B=1$) أما إذا كان العكس من ذلك فتكون السلسلة غير ساكنة، ولتحديد متى تصل السلسلة إلى وضع السكون، فإن الاختبار يعاد ولكن بعد أخذ الفرق الأول للسلسلة، فإذا استقرت السلسلة فإن هذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وإذا لم تستقر تعاد العملية مع الفرق الثاني حتى تصل السلسلة إلى وضع السكون (Wei, 1990).

2.2.4 اختبار السببية (Causality Test)

يستخدم هذا الاختبار لاستقصاء العلاقة السببية بين متغيرين، ويعتمد بشكل رئيسي على اختبار F ، حيث يقال ان المتغير X يؤثر في المتغير Y اذا كان التباطؤ الزمني للمتغير X له طاقة تنبؤية اعلى من الطاقة التنبؤية للتباطؤ الزمني للمتغير Y . فالفرضية الصفرية تعني ان X لا يؤثر في Y ورفض الفرضية الصفرية يعني ان X تؤثر في Y . ولإجراء هذا الاختبار يجب تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (lag-of lags)، كما يجب عمل الانحدار غير المقيد الذي يحتوي على Y كمتغير تابع وقيمها في فترات التباطؤ الزمني بالاضافة إلى قيم المتغير X في نفس فترات التباطؤ الزمني كمتغيرات مستقلة. كما يتم اجراء الانحدار المقيد والذي لا يحتوي على قيم X في فترات التباطؤ الزمني في الانحدار، وبعد ذلك تتم مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة معين. ان رفض الفرضية الصفرية يعني ان X تؤثر في Y ، أي ان فترات التباطؤ الزمني للمتغير X لها قوة تنبؤية اضافية على المتغير Y عند اضافتها لفترات التباطؤ الزمني لقيم Y نفسها. (Hamilton ، 1994).

3.2.4 اختبار مكونات التباين (Variance Decomposition)

يقوم اختبار تحليل مكونات التباين بتحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير بسبب خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، كذلك يحدد الاختبار مقدار التباين العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى من أجل التعرف على القدرة التفسيرية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في تفسير أخطاء التباين، وللتأكد من مصداقية نتائج الاختبار يتم عادة اللجوء إلى توزيع تشولاسكي (Cholaski Decomposition) والذي يتأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات والطريقة التي يدخل بها كل متغير في النموذج، وحتى يتم التأكد بأن النتائج التي تم الحصول عليها غير منحازة، يتم إعادة الاختبار بعد عكس ترتيب المتغيرات.

4.2.4 اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function) (Test)

يعنى اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة والصدمات التي يمكن أن تتعرض لها متغيرات النموذج ومدى تأثيرها عليها، من خلال توضيح تأثير صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لأحد المتغيرات على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج، كما تعكس أيضا كيفية استجابة المتغيرات المختلفة في النموذج لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات نموذج الدراسة مع مرور الزمن.(العبدلي، 2004).

4.3 التحليل القياسي:

1.3.4 اختبارات الفترة الكلية للدراسة:(1985 - 2011):

أولا: اختبار جذر الوحدة: من اجل معرفة استقرار السلسلة الزمنية تم استخدام اختبار جذر الوحدة ، لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية (The Unit Root Test) ويمكن ان نقول ان السلسلة الزمنية مستقرة مع مرور الزمن اذا كانت السلسلة (Yt) تمتاز بوسط ثابت، وتباين ثابت، بالاضافة إلى ان التباين المشترك بين فترة زمنية واخرى يعتمد على فرق الزمن فقط. تظهر نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع أن المتغيرات استقرت على مستويات متعددة، حيث أستقر كل من متغير (GDP) و (CR) و(M2) عند الفرق الثاني عند مستوى دلالة (5%)، فيما استقر متغير (INF) على نفس المستوى، كما استقر كل من متغير (TAX) ومتغير (EX) على الفرق الأول عند مستوى (5%). حيث كانت القيم المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية.

الجدول رقم (10)

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع للفترة الكلية (1985-2011).

Variables	Level			اختبار الاستقرار 1 st Diff			2 nd Diff		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
GDP	2.15	0.99	Not stationary	-0.34	0.904	No stationary	-11.39	0.0000	stationary
INF	-3.15	0.03	stationary	-	-	-	-	-	-
CR	2.99	1.00	Not stationary	-1.72	0.407	No stationary	-5.836	0.0001	stationary
M2	9.55	1.00	Not stationary	0.0019	0.949	No stationary	-9.466	0.0000	stationary
TAX	-2.24	0.19	Not stationary	-3.25	0.030	stationary	-	-	-
EX	-1.56	0.48	Not stationary	-7.26	0.000	stationary	-	-	-

ثانياً: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the Lag-Length):

لاختبار فترات التباطؤ الزمني فقد تم استخدام اختبار AIC يلاحظ في الجدول رقم (11) والجدول رقم (12) ان فترة الإبطاء الأمثل هي (4) فترات زمنية لكلا النموذجين.

الجدول رقم (11)

اختبار فترات التباطؤ للنموذج الأول

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-651.8997	NA	6.92e+19	57.03476	57.23224	57.08442
1	-548.8449	161.3033*	3.67e+16	49.46477	50.45216	49.71310
2	-530.9351	21.80317	3.60e+16	49.29871	51.07600	49.74569
3	-503.1316	24.17701	1.98e+16	48.27231	50.83951	48.91795
4	-455.3703	24.91891	3.65e+15*	45.51046*	48.86757*	46.35477*

الجدول رقم (12)

اختبار التباطؤ للنموذج الثاني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-374.0069	NA	2.22e+09	32.87016	33.06764	32.91983
1	-296.5177	121.2875	10853161	27.52327	28.51066	27.77160
2	-255.0152	50.52468	1370169.	25.30567	27.08297	25.75266
3	-220.2007	30.27349	408446.7	23.66963	26.23683	24.31527
4	-140.8588	41.39580*	4844.316*	18.16163*	21.51875*	19.00594*

حيث أن:

- 1: (*) تعني عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار.
- (2) LR: تعني معيار نسبة الإمكانية.
- (3) FPE: تعني معيار خط التنبؤ النهائي.
- (4) AIC: تعني معيار أكايك.
- (5) SC: تعني معيار شوارتز.
- (6) HQ: تعني معيار هانان -كوين.

ثالثاً: اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ

حيث أظهر الاختبار أن العدد الأمثل من فترات التباطؤ هو فترتي تباطؤ زمني لنموذجين. كما في الجدول (13) والجدول (14).

الجدول رقم (13)

اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ للنموذج الأول

	GDP	INF	CR	M2	Joint
Lag 1	23.02570 [0.000125]	7.470088 [0.113036]	53.11322 [8.07e-11]	24.30511 [6.94e-05]	96.77005 [1.39e-13]
Lag 2	8.235534 [0.083321]	2.887541 [0.576818]	9.963722 [0.041043]	4.793709 [0.309127]	30.93900 [0.013700]

حيث ان :

M2 : عرض النقد

CR: التسهيلات الائتمانية

INF: التضخم

GDP: الناتج المحلي الاجمالي

EXN: الانفاق الحكومي

TAX: ضريبة الدخل والارباح

الجدول رقم (14)

اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ للنموذج الثاني

	GDP	INF	EXN	TAX	Joint
Lag 1	25.23429 [4.51e-05]	9.008844 [0.060879]	4.073405 [0.396163]	110.2612 [0.000000]	165.1361 [0.000000]
Lag 2	1.999290 [0.735890]	4.339680 [0.361983]	3.738450 [0.442558]	71.64168 [1.02e-14]	130.8453 [0.000000]

ثانياً: اختبار السببية (The Causality Test)

أظهر اختبار السببية في النموذج الأول في الجدول رقم (15) وجود علاقة سببية بتجاهين بين التسهيلات الائتمانية والنتائج المحلي الإجمالي ، كما واطهر ايضا ان هناك علاقة تبادلية بتجاهين بين عرض النقد والنتائج المحلي الإجمالي. في حين اظهر الاختبار بعدم وجود علاقة سببية بين التسهيلات الائتمانية وعرض النقد من جهة ومتغير التضخم من جهة اخرى. كما وتبين هناك علاقة سببية باتجاه واحد بين عرض النقد والتسهيلات الائتمانية.

الجدول رقم (15)

اختبار السببية (The Causality Test) للنموذج الأول.

Pairwise Granger Causality Tests			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
INF does not Granger Cause GDP	25	0.30567	0.74001
GDP does not Granger Cause INF		0.94566	0.40512
CR does not Granger Cause GDP	25	12.2549	0.00034
GDP does not Granger Cause CR		8.27500	0.00241
M2 does not Granger Cause GDP	25	6.50115	0.00668
GDP does not Granger Cause M2		3.59642	0.04632
CR does not Granger Cause INF	25	0.17050	0.84446
INF does not Granger Cause CR		1.44409	0.25953
M2 does not Granger Cause INF	25	0.42439	0.65992
INF does not Granger Cause M2		1.09539	0.35365
M2 does not Granger Cause CR	25	8.75282	0.00186
CR does not Granger Cause M2		0.91480	0.41672

واظهر النموذج الثاني في الجدول رقم (16) وجود علاقة سببية باتجاه واحد، بين النتائج المحلي الإجمالي وضريبة الدخل والارباح. كما ووجد علاقة سببية باتجاه واحد بين التضخم وضريبة الدخل والارباح. واطهر الاختبار انه لا توجد علاقة سببية بين الانفاق الحكومي من جهة وبين كل من النتائج الإجمالي المحلي والتضخم.

الجدول رقم (16)

اختبار السببية (The Causality Test) للنموذج الثاني.

Pairwise Granger Causality Tests			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
INF does not Granger Cause GDP	25	0.30567	0.74001
GDP does not Granger Cause INF		0.94566	0.40512
EXN does not Granger Cause GDP	25	1.65688	0.21586
GDP does not Granger Cause EXN		1.36975	0.27701
TAX does not Granger Cause GDP	25	1.14251	0.33898
GDP does not Granger Cause TAX		14.1001	0.00015
EXN does not Granger Cause INF	25	2.57008	0.10154
INF does not Granger Cause EXN		2.61833	0.09772
TAX does not Granger Cause INF	25	0.17143	0.84368
INF does not Granger Cause TAX		4.58496	0.02296
TAX does not Granger Cause EXN	25	2.53326	0.10456
EXN does not Granger Cause TAX		0.18761	0.83038

ثالثاً: تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

من أجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ للمتغير الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والخطأ الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج VAR. أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول رقم (17) أن متغير الناتج المحلي الإجمالي GDP يفسر 100% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما 62% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه، كما أن متغير التسهيلات الائتمانية يفسر حوالي 29% من أخطاء التباين في الفترة الثانية و يلاحظ ان تفسير متغير عرض النقد لي اخطاء التباين متدني حيث يفسر حوالي 7% من اخطاء التباين. كما وفي التضخم ايضا.

النموذج الأول:

$$GDP = f(INF), M2, CR)$$

حيث ان :

GDP: الناتج المحلي الاجمالي

INF: التضخم

M2: عرض النقد

CR: التسهيلات الائتمانية

الجدول رقم (17)

اختبار مكونات التباين في الفترة (1985-2011)

لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Variance Decomposition of GDP:					
Period	S.E.	GDP	INF	CR	M2
1	292.2139	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	414.1590	62.57298	0.580865	29.32026	7.525890
3	559.0201	47.50364	3.562910	38.98063	9.952820
4	703.8569	31.62342	4.206008	41.07507	23.09550
5	845.8546	21.98526	3.642698	32.68763	41.68442
6	1045.948	15.10253	2.639236	21.79154	60.46670
7	1296.760	11.92585	1.855001	14.17964	72.03951
8	1586.821	11.46609	1.295782	9.469546	77.76858
9	1906.045	12.38099	0.898228	6.647987	80.07279
10	2266.102	13.89054	0.708134	4.953429	80.44789

حيث يفسر في الفترة الثانية 0.58% من اخطاء التباين. وفي الفترة الثالثة تتراجع القدرة التفسيرية لمتغير الناتج الإجمالي المحلي يفسر حوالي 47.50% من أخطاء التباين، بينما تزايدت القدرة التفسيرية لمتغير التضخم حيث يفسر 3.64% حيث استمر هذا التزايد حتى الفترة الرابعة وبعد ذلك تراجعت القدرة التفسيرية INF إلى ان اصبح في الفترة العاشرة 0.70%. كما وزادت القدرة التفسيرية لمتغير M2 بمقدار 9.95% في الفترة الثالثة وبقيت تتزايد إلى ان وصلت 80.44% في الفترة العاشرة. ويلاحظ ايضا تزايد القدرة التفسيرية لمتغير CR بمقدار 38.98% في الفترة الثالثة حتى الفترة الرابعة وبعد ذلك بدأت بالتراجع إلى ان اصبحت 4.95% في الفترة العاشرة. وبناء عليه اظهرت نتائج اختبار تحليل

التباين أن القدرة التفسيرية للمتغير M2 مرتفعة من كل من متغير GDP و INF.

النموذج الأول

$$INF = F(GDP) + M2 + CR$$

حيث ان :

GDP: الناتج المحلي الاجمالي

INF: التضخم

M2: عرض النقد

CR: التسهيلات الائتمانية

الجدول رقم (18)

اختبار مكونات التباين في الفترة (1985-2011)

لمتغير التضخم

Period	S.E.	Variance Decomposition of INF:			
		GDP	INF	CR	M2
1	5.709893	12.63207	87.36793	0.000000	0.000000
2	6.619977	11.11987	87.11692	1.757286	0.005931
3	6.681041	10.92590	86.75206	1.731096	0.590939
4	6.755408	11.42948	86.27066	1.705926	0.593936
5	6.828929	11.19081	86.22788	1.999054	0.582260
6	6.852822	11.13491	86.00301	2.220152	0.641923
7	6.857763	11.12074	85.88426	2.353636	0.641370
8	6.862071	11.10708	85.86671	2.350749	0.675464
9	6.869685	11.08380	85.70530	2.400164	0.810733
10	6.877926	11.06043	85.50280	2.476392	0.960377

أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول رقم (18) أن متغير INF يفسر 87.36% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما 12.63% من أخطاء التباين في الفترة الأولى تعزى إلى GDP في حين تتزايد القدرة التفسيرية لمتغير CR إلى ان واصبح 2.47% في الفترة العاشرة ، كما وبقيت القدرة التفسيرية تتزايد بشكل متدني لمتغير M2 إلى ان أصبحت 0.96% في الفترة العاشرة. كما ويلاحظ انخفاض القدرة التفسيري

بشكل متدني لمتغير INF حيث وصلت في الفترة العاشرة 85.50% بينما كانت القدرة التفسيرية لمتغير GDP في الفترة العاشرة 11.06%. وبناء عليه اظهرت نتائج اختبار تحليل التباين أن القدرة التفسيرية للمتغير INF كانت مرتفعة من كل من GDP و CR و M2 .

النموذج الثاني :

يكون النموذج الثاني على الصيغة التالية :

$$GDP=F(INF,EX,TAX)$$

حيث ان :

EX: الانفاق الحكومي

TAX: ضريبة الدخل والارباح

الجدول رقم (19)

اختبار مكونات التباين في الفترة (1985-2011)

لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Period	S.E.	Variance Decomposition of GDP:			
		GDP	INF	EXN	TAX
1	500.8311	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	778.3514	95.86835	0.222269	3.893398	0.015978
3	1076.584	91.74772	1.370605	5.355754	1.525918
4	1236.890	85.72056	1.743962	8.091266	4.444214
5	1360.921	80.79673	1.651700	11.16349	6.388088
6	1542.699	78.09218	1.427686	14.72150	5.758626
7	1915.066	77.93186	1.380815	16.75589	3.931434
8	2434.336	77.76079	1.634790	17.71232	2.892099
9	2927.643	75.62798	1.813045	19.09746	3.461517
10	3326.973	72.13629	1.754480	21.08286	5.026369

أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول رقم (19) أن متغير الناتج المحلي الإجمالي يفسر 100% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما 92.86% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه. كما ويلاحظ ان القوة التفسيرية لمتغير GDP تتخفض إلى ان تصبح 72.13% في الفترة العاشرة. كما وتزايدت القوة التفسيرية لمتغير الإنفاق الحكومي EXN إلى أن تصل 21.08% في الفترة العاشرة. في

حين ان القوة التفسيرية لمتغير ضريبة الدخل والإرباح TAX كانت متف أوتة على طول الفترة وبناء عليه أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين أن القدرة التفسيرية للمتغير GDP مرتفعة من كل من INF و EXN و TAX.

لنموذج الثاني:

يكون النموذج الثاني على الصيغة التالية :

$$GDP=F(INF,EX,TAX)$$

حيث ان :

EX: الانفاق الحكومي

TAX: ضريبة الدخل والارباح

الجدول رقم (20)

اختبار مكونات التباين في الفترة (1985-2011)

لمتغير التضخم

Variance Decomposition of INF:					
Period	S.E.	GDP	INF	EXN	TAX
1	4.950659	17.66479	82.33521	0.000000	0.000000
2	5.775703	18.20560	74.02610	3.725469	4.042834
3	6.323768	17.34421	61.75685	12.87612	8.022811
4	7.033140	24.62350	50.87738	18.00600	6.493117
5	7.355965	22.56634	46.83188	17.63200	12.96978
6	8.858057	38.24289	32.77493	12.59222	16.38997
7	10.45920	53.53217	24.30630	10.27147	11.89006
8	10.79688	50.83568	22.94796	9.800504	16.41585
9	12.53713	56.00832	17.57426	7.802762	18.61465
10	14.28465	63.45809	14.90571	7.122311	14.51389

أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول رقم (20) أن متغير INF يفسر 82.33% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما 17.66% من أخطاء التباين في الفترة الأولى تعزى إلى GDP في حين تتزايد القدرة التفسيرية لمتغير EXN إلى الفترة الرابعة ، وبعد ذلك بدأت بالتراجع إلى أن أصبحت 7.12% في الفترة العاشرة. كما وبقيت القدرة التفسيرية للمتغير TAX متف أوتة بين تزايد وتناقص إلى أن أصبحت 14.51% في الفترة العاشرة. ويلاحظ أيضا زيادة القدرة التفسيرية لمتغير GDP

حيث وصلت قدرته التفسيرية إلى 63.45% في الفترة العاشرة. وبناء عليه أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين أن القدرة التفسيرية للمتغير GDP كانت مرتفعة من كل من INF و EXN و TAX .

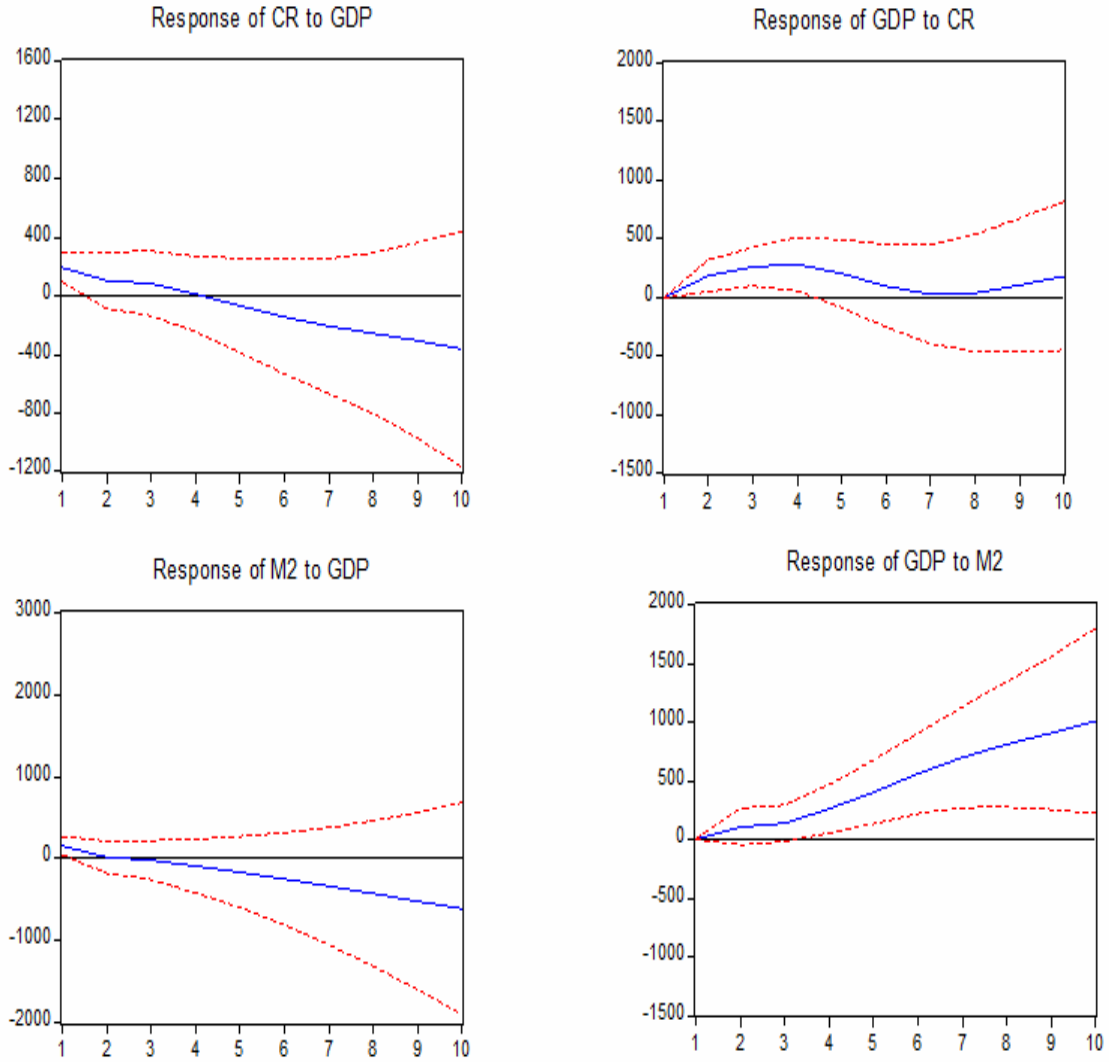
رابعاً: دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function):

تعمل هذه الدالة على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات (Shocks) التي تتعرض لها مختلف المتغيرات المتضمنة في نموذج VAR مع الزمن، وتعكس كيفية استجابة هذه المتغيرات لتلك الصدمات، ويظهر مجموع دوال الاستجابات لردة الفعل من خلال عدد مرات الصدمات وعدد المتغيرات. والشكل رقم (1) يبين استجابة ردة فعل الناتج المحلي الإجمالي GDP جراء الصدمة على التسهيلات الائتمانية CR بمقدار 5 فترات زمنية. كما يبين الشكل (1) مدى استجابة متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) جراء حدوث صدمة في المتغير عرض النقد (M2) فإنه سوف تستمر لمدة لفترة زمنية طويلة .

الشكل رقم (1)

دالة الاستجابة لردة الفعل في الفترة (1985-2011)
للمنموذج الأول لمتغير GDP مع كل من متغير CR و M2

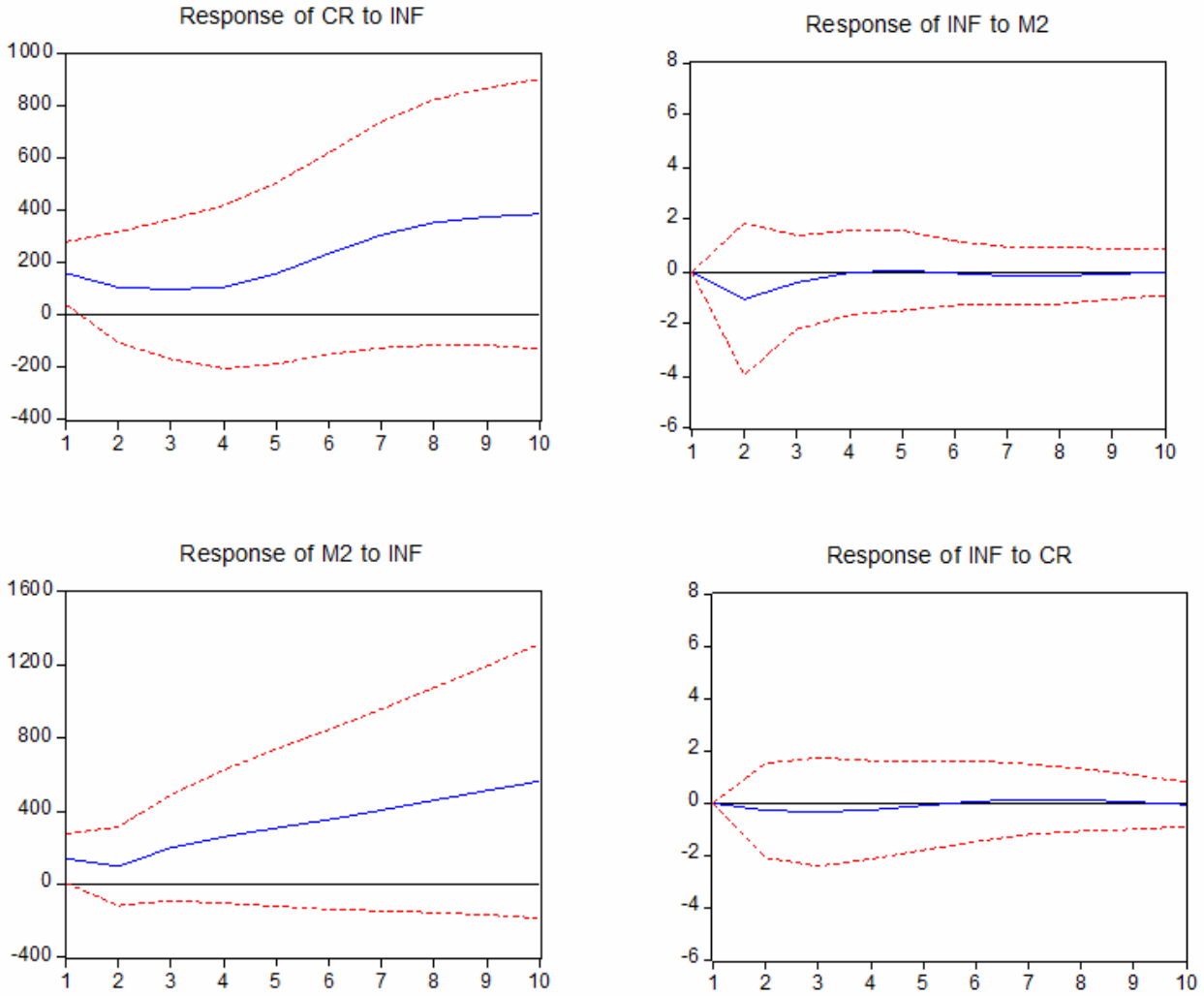
Response to Cholesky One S.D. Innovations \pm 2 S.E.



الشكل رقم (2)

دالة الاستجابة لردة الفعل في الفترة الكلية
للمنموذج الأول لمتغير INF مع كل من متغير CR و M2

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.



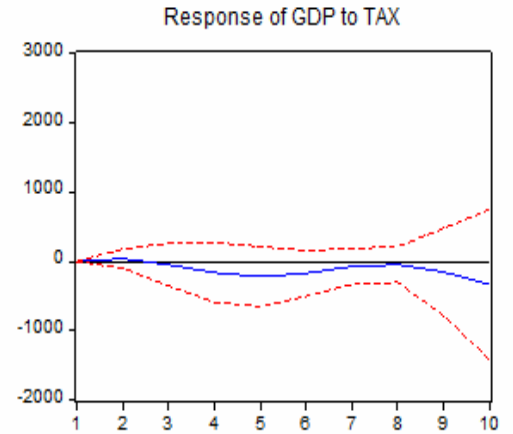
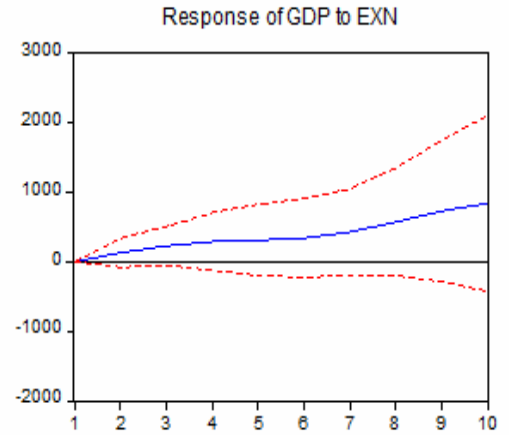
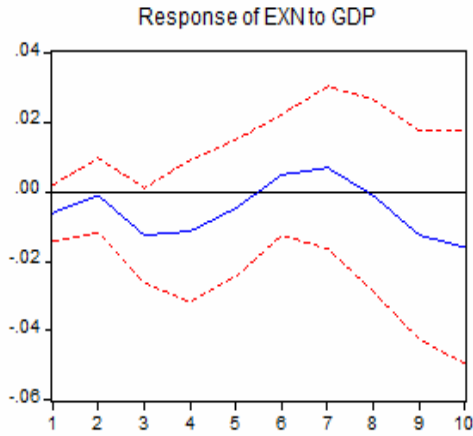
يبين الشكل رقم (2) لا يوجد تأثير نهائياً بين التضخم وكل من عرض النقد والتسهيلات الائتمانية وهذا يناقض ان هناك علاقة طردية بين السياسة النقدية التوسعية والتضخم. كما يبين الشكل (3) مدى استجابة متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) جراء حدوث صدمة في المتغير ضريبة الدخل والارباح (TAX) فإنه سوف تستمر لمدة 3 فترات زمنية هذه الصدمة. كما يبين الشكل رقم

(3) انه لا يوجد تأثير نهائيا للسياسة المالية على GDP وهذا يعني ان الفرضية رقم (4) صفحة رقم (4) لم تتحقق.

الشكل رقم (3)

دالة الاستجابة لردة الفعل في الفترة الكلية
للمنموذج الأول لمتغير GDP مع كل من متغير TAX وEXN

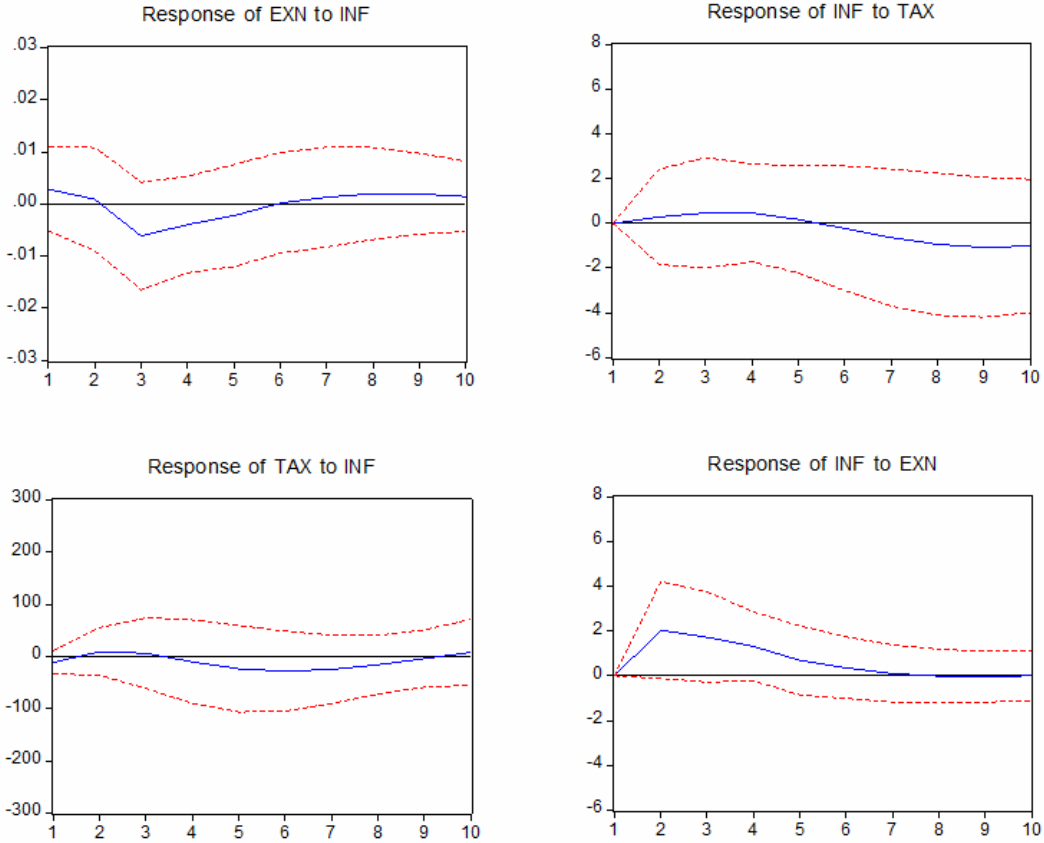
Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.



الشكل رقم (4)

دالة الاستجابة لردة الفعل في الفترة الكلية للمنموذج الأول لمتغير INF مع كل من متغير EXN و TAX للمنموذج الثاني

Response to Cholesky One S.D. Innovations \pm 2 S.E.



يلاحظ من الشكل رقم (4) ان استجابة التضخم للإنفاق الحكومي ذو تأثير ضعيف حتى الفترة الرابعة. كما ويلاحظ عدم استجابة الإنفاق الحكومي للتضخم في فترة الدراسة.

خامسا: إعادة ترتيب المتغيرات لتأكد من النتائج:

وعند إعادة ترتيب المتغيرات السابقة في نموذج VAR ، وفقا لتوزيع Choleski لبيان مصداقية نتائج تحليل التباين ، تطابقت النتائج تقريبا مع بعضها مما يدعم درجة الثقة بنتائج تحليل مكونات التباين. كما يلي:

(21) الجدول رقم

مصادقية تشولاسكي لمتغيرات للنموذج الثاني لمتغير GDP

Variance Decomposition of GDP:					
Period	S.E.	GDP	INF	TAX	EXN
1	500.8311	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	778.3514	95.86835	0.222269	0.041764	3.867612
3	1076.584	91.74772	1.370605	1.719689	5.161983
4	1236.890	85.72056	1.743962	4.880103	7.655377
5	1360.921	80.79673	1.651700	7.026720	10.52485
6	1542.699	78.09218	1.427686	6.436141	14.04399
7	1915.066	77.93186	1.380815	4.475634	16.21169
8	2434.336	77.76079	1.634790	3.384802	17.21961
9	2927.643	75.62798	1.813045	4.060804	18.49817
10	3326.973	72.13629	1.754480	5.800407	20.30882

(22) الجدول رقم

مصادقية تشولاسكي لمتغيرات للنموذج الثاني لمتغير INF

Variance Decomposition of INF:					
Period	S.E.	GDP	INF	TAX	EXN
1	4.950659	17.66479	82.33521	0.000000	0.000000
2	5.775703	18.20560	74.02610	3.735524	4.032779
3	6.323768	17.34421	61.75685	7.241630	13.65730
4	7.033140	24.62350	50.87738	5.855124	18.64400
5	7.355965	22.56634	46.83188	12.60434	17.99743
6	8.858057	38.24289	32.77493	15.98503	12.99716
7	10.45920	53.53217	24.30630	11.56911	10.59242
8	10.79688	50.83568	22.94796	16.17953	10.03682
9	12.53713	56.00832	17.57426	18.28352	8.133900
10	14.28465	63.45809	14.90571	14.22540	7.410805

(23) الجدول رقم

مصادقية تشولاسكي لمتغيرات للنموذج الأول لمتغير GDP

Variance Decomposition of GDP:					
Period	S.E.	GDP	INF	M2	CR
1	376.0149	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	599.7319	91.41336	1.829458	6.547802	0.209378
3	778.4425	80.63436	3.493750	15.57801	0.293881
4	960.7504	67.07968	6.503961	26.15890	0.257459
5	1159.607	55.16165	9.914423	34.70836	0.215575
6	1376.816	45.28802	13.50153	40.64117	0.569272
7	1601.439	37.60623	16.89468	44.18430	1.314789
8	1825.710	31.72682	20.11351	46.07259	2.087072
9	2046.679	27.30301	23.17144	46.90124	2.624304
10	2267.393	23.96178	26.05961	47.08762	2.890987

الجدول رقم (24)

مصادقية تشولاسكي لمتغيرات للنموذج الأول لمتغير INF

Period	Variance Decomposition of INF:				
	S.E.	GDP	INF	M2	CR
1	5.533247	64.38102	35.61898	0.000000	0.000000
2	6.461411	66.87233	27.17523	1.053397	4.899043
3	6.589577	64.30139	29.50193	1.373963	4.822719
4	6.661698	63.91608	29.45565	1.377329	5.250942
5	6.783695	62.02346	29.74617	1.385819	6.844550
6	6.842689	60.98222	30.32425	1.518928	7.174602
7	6.900559	59.98558	30.97491	1.928424	7.111091
8	6.964494	59.06380	31.07475	2.096749	7.764693
9	7.044523	58.86579	30.66135	2.049443	8.423416
10	7.133291	59.23113	29.95405	2.328128	8.486696

4.4 النتائج:

- 1) أظهرت نتائج التحليل الوصفي ان الأردن تعرض إلى ازمات اقتصادية داخلية وخارجية اثرت على نمو الناتج المحلي الإجمالي سلبيا خلال فترة الدراسة (1985-2011). وقد أنفقت هذه النتيجة مع دراسة (الطيب، 2011) حيث أظهرت دراسته بأن الأردن تأثر سلباً بالأزمة المالية العالمية.
- 2) تبين ان معدل التضخم معتدل تقريبا حيث بلغ المعدل (4.8%) خلال فترة الدراسة الا في عام (1989) بسبب أزمة سعر الصرف وعام (2009) بسبب الأزمة المالية العالمية.
- 3) تبين ان البنك المركزي انتهج سياسة انكماشية خلال فترة الدراسة واستخدم عدة ادوات لضبط حجم السيولة في الاقتصاد ومواجهة الضغوط التضخمية.
- 4) تبين ان التسهيلات الائتمانية تزداد بمعدل معتدل (10,43%) مناسب مع النشاط الاقتصادي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شواقفة، 2010) التي أظهرت بأنه يوجد أثر للتسهيلات الائتمانية على النشاط الاقتصادي.
- 5) تبين ان هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين عرض النقد ونمو الناتج الإجمالي المحلي. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (شواقفة، 2010) التي أظهرت بأنه

يوجد تأثير قوي لعرض النقد باتجاه واحد على النشاط الاقتصادي على الأجل الطويل.

(6) تبين ان هناك علاقة سببية احادية الاتجاه بين التسهيلات الائتمانية ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

(7) كما تبين انه ليس هناك علاقة سببية بين التضخم وكل من عرض النقد والتسهيلات الائتمانية وهذا لا يتفق مع النظرية الكلاسيكية، لان عرض النقد سبب رئيسي ومباشر في ارتفاع الاسعار. ويفسر كينز هذه الحالة ان زيادة عرض النقد يقابلها زيادة في الانتاج وبالتالي لا يوجد تضخم في هذه الحالة. واتفقت هذه مع دراسة (منصور، 1994) بأن يوجد هيمنة للسلطات المالية على السلطات النقدية وظهر أن السلطات النقدية قد أخفقت في اتباع السياسات المتوقعة فيما يختص برد الفعل إزاء التضخم.

(8) وجد ان هناك علاقة سببية احادية الاتجاه بين كل من التضخم وضريبة الدخل والارباح كما ووجد علاقة سببية احادية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي وضريبة الدخل والارباح.

(9) ان الانفاق الحكومي يزداد وينخفض حسب السياسة الحكومية في زيادة أو تخفيض الانفاق الجاري أو الرسمالي وهذا يرجع إلى ضبط وترشيد الانفاق أو توجيه الانفاق لتحسين القاعدة الانتاجية.

(10) هناك علاقة طردية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي تتمثل بالانفاق الحكومي كلما زاد يزداد النمو الاقتصادي

(11) لا يوجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين السياسة النقدية والتضخم وهذا لا يتفق مع النظرية الكلاسيكية .

(12) لا يوجد تأثير للسياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي وهذا يعني انه ليس هناك علاقة طردية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي .

(13) أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن جميع متغيرات الدراسة لم تستقر على مستواها، بينما استقرت عند فروق مختلفة. وهذا يؤكد عدم وجود علاقة

تكاملية على المدى الطويل ومما يستوجب استخدام اختبار (VAR) (اختبار متجه الانحدار الذاتي)

14) اظهرت النتائج أنه في حال حدوث صدمة في الناتج المحلي الإجمالي جراء حدوث صدمة في متغير ضريبة الدخل والأرباح، فإنه سوف تستمر لمدة 3 فترات زمنية. ورد فعل الناتج المحلي الإجمالي GDP جراء الصدمة على التسهيلات الائتمانية CR بمقدار 4 فترات زمنية. كما وظهرت استجابة متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) جراء حدوث صدمة في المتغير عرض النقد (M2) أدت إلى استمرار تأثير الصدمة لمدة 3 فترات زمنية.

15) اظهرت النتائج ان العوامل التي تؤثر به السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي، اكثر تأثيرا من العوامل التي تؤثر بها السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي.

5.4 التوصيات:

- 1) اتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة الناتج الاجمالي المحلي من خلال زيادة عرض النقد والتسهيلات الائتمانية بشكل معتدل يحافظ على نمو متزن.
- 2) إتباع سياسات مالية انكماشية لتخفيض معدل التضخم لان زيادة معدل الانفاق الحكومي تزيد من معدل التضخم .
- 3) اتباع سياسات ترشيد الإنفاق الجاري وتشجيع الانفاق الرأسمالي من خلال زيادة حصة الإنفاق الرأسمالي من الموازنة لانه يحسن في القاعدة الانتاجية ويخفض من البطالة.
- 4) تحديد التوقيت المناسب لاستخدام السياسة المناسبة سواء السياسة النقدية أو السياسة المالية.
- 5) استخدام السياسة المالية بشكل اكبر من السياسة النقدية في معالجة التضخم طالما ان هناك توازن بين عرض النقد و الانتاج .
- 6) استخدام السياسة النقدية بشكل اكبر من السياسة المالية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

ال حسن، عبد الله والشبل، عدنان،(2000)، اثر العجز المالي على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، مجلة العلوم الادارية، (1)، م 13، ص 201-218، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الاشقر، احمد (2002)، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الاردن .

اندرأوس،عاطف(2009)، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي ، عمان، الأردن، متوفر عبر www.jps- http://dir.com/forum/forumposts.asp?TID=139.

البنك المركزي الأردني: النشرة الإحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.

البنك المركزي: التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

البنك المركزي: تقرير الاستقرار المالي، اعداد مختلفة.

تقرير البنك المركزي الأردني (1985-2011). متوفر عبر: www.cbj.gov.jo.

الحجار، بسام (2006)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، مكتبة راس النبع، بيروت، لبنان .

الحسامي ، نائل (2010)، السياسة النقدية وسياسات اسعار الفائدة والصرف الاجنبي في الأردن، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الحلاق سعيد و العجلوني محمد (2009)، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .

الحمارنه، مصطفى (1994)، الاقتصاد الأردني: المشكلات والافاق، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، الأردن.

الخصراوي، فتحي (1989) العجز المالي والسياسة النقدية في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، العدد الرابع، ص ص 39-74.

خلف، فليح حسن (2007)، الاقتصاد الكلي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الاردن.

خليل ، سامي (1982)، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، شركة كازمة للنشر والتوزيع، الكويت.

الدباغ ، اسامة بشير (2007) ، البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسات الاقتصادية ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

شواقفة، وليد (2010)، العلاقة بين الناتج والنقود والاسعار في الأردن، دراسات العلوم الادارية ، المجلد 38، العدد الأول. ص 257-258.

الطيب، سعود، وشحاتيت، محمد، والحجايا، سليم (2009)، تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص: حالة الأردن، دراسات العلوم الادارية ، المجلد 38، العدد الثاني. ص 329-345.

الطيب، سعود (2011)، اثر السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عبد الحميد ، عبد المطلب (2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كمي ، مجموع النيل العربية ، القاهرة ، مصر .

عبد الحميد، عبد المطلب (2002)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر .

عبد الرحيم ، محمد ، (2007)، الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر .

عبد العزيز ، محمد سمير (2004)، السياسات الاقتصادية للمستقبل ، مركز اسكندرية للكتاب ، القاهرة ، مصر .

عبد العظيم، حمدي (1976)، السياسات النقدية والمالية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، مصر .

عبد القادر ، السيد متولي (2010)، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

العبدلي، عابد. (2004)، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، ص 25.**

عريقات ، حربي (2006) ، **مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي** ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن .

عطية، عبد القادر محمد عبد القادر،(2005) ، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

عوض، طالب (1995)، **كفاءة السياسة النقدية مقابل السياسة المالية في الأردن. مجلة دراسات العلوم الانسانية، المجلد 22، العدد الثاني(9)، ص115-130، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.**

القريشي ، محمد (2009)، **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية** ، اثناء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

مفتاح، صالح (2005)، **النقود والسياسات النقدية**، جامعة بسكرة، الجزائر دار الفجر للنشر والتوزيع.

ملاوي ، احمد و ديات ، رشا (2004)، **تحليل السلاسل الزمنية لأثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي الأردني** ، **مجلة دراسات العلوم الادارية** ، المجلد 31، ص52-65، العدد الثاني ، الاردن.

منصور، طه (1994) **السياسة النقدية وتمويل البنك المركزي مجلة ابحاث اليرموك " سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية"**، المجلد10، العدد الثاني (29)، ص105-119، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

وزارة المالية، **نشرة مالية (2009)**، المجلد 11، العدد 6 / تموز.

ب. المراجع الاجنبية:

- Andres (2009), is u.s , Monetary And Fiscal Action: Test Of Their Relative Importance in Economic Stabilization , **China Economic Review** , 20:732-741.
- Ball, (1970). **Inflation And Theory Of Money**, Minerva Series , London George Allen And Unwin L.T.D.CHIV.
- Elahi , Mehrizi and Safdar (2011) Impact Of Fiscal Policy On Economic Growth Iran , European Journal of Economics ,Finance and Administrative Sciences ISSN 1450-2275 ISSUE 36 (2011) © **Euro Journal** , INC. 2011.
- Hafer, R. , kutan , A. (2007), on Mony and Output: is money Redundant ? , **journal of monetary Economics** ,54: 945 – 954.
- Hamilton, J. (1994). Time Series Analysis , Princeton University Press, New York.
- Keiser, Normar (1965), **Economies Analysis and Policy** ,London Jolin Wiley,CH 13.
- Malawi, Ahmad (2007), The Relative Importance Of Monetary and Fiscal Policies in Economic Activity: A Comparison Between Jordan and Tunisia by using ECM , **Dirasat Administrative Sciences** , Volume 36, No, 1, university of Jordan ,amman ,Jordan
- Mullineux , A. , G. And Sensarma ,R. (2007). **Asymmetric Effect of Interest rate changes: the role of the consumption, wealth channel** , Available at SSRN: <http://SSRN.COM/ABSTRACT=1095693>.
- Wei, Willian W.S. (1990). " Time Series Analysis: University and Multivariate Methods". **Addison Wesley Publishing**, 3rd ed, Inc. New York, USA.

ملحق (أ)

معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي بالمليون

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دينار	معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي
1976	567.3	0
1977	690.4	21.69%
1978	795.4	15.20%
1979	982.5	23.52%
1980	1164.8	18.55%
1981	1448.7	24.37%
1982	1649.9	13.88%
1983	1786.6	8.28%
1984	1909.7	6.89%
1985	1970.6	3.18%
1986	2240.5	13.69%
1987	2286.7	2.06%
1988	2349.6	2.75%
1989	2425.4	3.22%
1990	2760.9	13.83%
1991	2958	7.13%
1992	3610.5	22.05%
1993	3884.3	7.58%
1994	4358.3	12.20%
1995	4714.6	8.17%
1996	4912.2	4.19%
1997	5137.4	4.58%
1998	5609.9	9.19%
1999	5778.3	3.00%
2000	5998.7	3.81%
2001	6363.7	6.08%
2002	6794	6.76%
2003	7228.7	6.39%
2004	8090.7	11.92%
2005	8925.4	10.31%
2006	10675.369	19.6
2007	12131.423	13.63%
2008	15593.411	28.53%
2009	16912.209	8.45%
2010	18762.02	10.93%
2011	20476.5	9.13%

المعلومات الشخصية

الاسم: مي صالح عيد عيال سلمان

الكلية: إدارة الأعمال

التخصص: اقتصاد

السنة: 2012

هاتف رقم: 0797910804

البريد الإلكتروني: mai.selh@yahoo.com